الافتراق والاختـــلاف
بـــين
الأسـباب والـنتائج

✍ إعـداد الدكتور

رفاعي ممدوح عبدالنبي عرابي

مدرس العقيدة والفلسفة - جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، جمع شتات المسلمين بما أنزل لهم في دينه القويم، وأقامهم به على صراطه المستقيم، وشرع لهم ما يضمن بقاءهم على الحق والهدى، ويعصمهم من الشتات والفرقة، ويحفظ عليهم المحبة والألفة، ويديم عليهم الاستعداد ليوم المعاد، فتبقى قلوبهم متعلقة بالحي القيوم تستمد منه قوتها ووحدتها فتبقى شامخة فتية تقاوم معاول الهدم وأسباب الذبول ؛ فسبحانه من إله كريم تعطّف بالتشريع، وأنعم بالمعونة .

وأشهد أن لا إله إلا الله، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد .

وأشهد أن سيدنا محمدًا عبدُ الله ورسولُه، وصفيُّه وحبيبه، اللهم صلّ وسلّم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن استن بسنته، ونصر شريعته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد،،،،،،،،،،،،

فقد جاء الإسلام ليدعُوَ – بعد التوحيد، وضرورة الالتزام بالشريعة – إلى الوحدة بين أتباعه، وإلى التآلف بين قلوبهم، وينهى عن الفرقة والاختلاف بينهم، وقد أكدت آيات القرآن الكريم الدعوة إلى التمسك بحبل الله المتين، وعدم التنازع والاختلاف فيما بينهم، كما ورد في سنة النبي ﷺ العديد من الأحاديث التي تنهى عن الفرقة والاختلاف وتأمر بالوحدة والتماسك ولزوم الجماعة .

وقد كان نَهْيُ الحق ﷻ في كتابه الكريم عن الفرقة والاختلاف والتنازع، وذمُّ الرسولﷺ لذلك، رادعاً قوياً للمسلمين عن الاختلاف والفرقة، لاسيما مسائل الاعتقاد.

وقد استقامت حياة المسلمين على عهد رسول الله ﷺ بعيدة عن الاختلاف والتنازع، إذ كان الرسول ﷺ المرجع الأساسي للمسلمين في كل صغيرة وكبيرة، إليه تُرفع الخلافات، وتُرد الأمور، فيرشد من يضل، ويرد إلى الصواب

من تشتبه عليه الحقائق، لذا لم نجد خلافاً بين المسلمين في حياة النبي ﷺ وإذا وجد لم يلبث أن يزول وينتهي بخضوع الجميع لأمره وحكمه ﷺ.

وظل الحال كذلك حتى وفاة الرسول ﷺ وبعد وفاته نشب الخلاف بين المسلمين، ولم يلبث أن نمى حتى أصبح مذاهب وأحزاباً .

وقد أخبر النبي ﷺ بوقوع هذا الاختلاف في سنته الشريفة، بحديث رُوِي بِعِدَّة روايات، وتشعبت فيه الآراء وتعددت بين القبول والرفض، كما كان لهذا الخلاف أسبابه التي أدَت إليه .

وقد كان من نتائج هذا الاختلاف أن انقسم المسلمون إلى فرق وأحزاب، منهم من التزم بآداب وقواعد الشريعة فلم يخرج منها ولم يبتعد عنها، ومنهم من نَحَى منحى سياسياً يقترب من الدين حيناً ويبتعد عنه أحياناً .

ولهذا فقد جعلت بحثي عن الفُرقة والاختلاف، وجعلت عنوانه :-

الافتراق والاختلاف بين الأسباب والنتائج

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب عدة، من أهمها :-

الأول : أردت أن أبيَن أسباب التفرق والتمزق والاختلاف الذي تعيشه الأمة الإسلامية في هذا الوقت، وأن أبيِّن النتائج المترتبة عليه .

الثاني : أردت من خلال هذا البحث أن أبيَن أن الميل إلى التفرق والاختلاف سنة من سنن الله في خلقه، وهو جزء من طبيعة الإنسان، اعترف به الدين ودعا إلى تهذيبه وترشيده عبر الحوار والشورى والتربية على المودة والمحبة والتسامح، ونبْذ العنف والشقاق، وذلك توصلاً إلى مستوى من مستويات الوحدة مهما ارتفع لا يبلغ أن يكون وحدة بسيطة لا عوج فيها ولا أمت، إذ الواحد الأحد بإطلاقٍ هو الله وحده لا سواه، وكل ما عداه صيغ نسبية للوحدة لا تنفى ما بداخلها من اختلاف .

الثالث : بيان أن النبي ﷺ قد أخبر بوقوع هذا التفرق والاختلاف، واتباع سنن الأمم الهالكة من قِبل طوائف من هذه الأمة، وأنذر مَن سلك سبيل أهل الأهواء، واستجاب لدعاة الضلالة والبدع، وأمر بلزوم السنة والجماعة .

الرابع : أردت أن أوضّح من خلال هذا البحث أن هناك فَرْق بين الافتراق والاختلاف، فالأول مذموم قطعًا ومنهي عنه لما فيه من التطرق لأصول الدين وأسس العقيدة وما يترتب على ذلك من تمزيق كيان الأمة ووحدتها ؛ أما الاختلاف فمشروع حسبما تقتضيه طبيعة البشر شريطة ألا يكون مقرونًا بالعصبية والأهواء والمنازع .

منهج البحث : أما عن المنهج الذي اتبعته في هذا البحث فيتمثل في المنهج الاستقرائي والاستردادي والاستنباطي والتحليلي والنقدي والمقارن، حيث إن الاعتماد على نوع واحد من أنواع المناهج أمر عسيرُ التحقيق والتطبيق، كما أنه لا يتفق وطبيعة البحث العلمي، ومن ثَمّ لا يحقق الغاية المنشودة للباحث في دراسته .

أما عن الخطوات الطبعية لهذا المنهج فقد جاءت على النحو التالي :-

١- قمت بتقسيم القضية المراد بحثها إلى جزئياتها الأصلية، ثم جمعت أهم ما قيل فيها مستنبطاً ما فيه، ومتناولاً إياه بالبحث والدراسة والنقد والتحليل لكل جزئية على حدة .

٢- تحريت الدقة في نسبة النصوص والأقوال لأصحابها .

٣- قارنت بين الآراء والأقوال والروايات بعضها ببعض، مراعياً في ذلك التدرج التاريخي للأحداث، محاولاً الربط بينها، مستلهماً في ذلك فهم النصوص القرآنية، ومستعيناً بما ورد في سنة النبي ﷺ في تفسير تلك النصوص القرآنية، أو تفصيلها، مسترشداً بأقوال أئمة السلف من العلماء والمفسرين .

٤- قمت بالترجيح بين الآراء والأقوال والروايات، معتمداً في ذلك على الحجة القوية والبرهان اليقيني بعيداً عن التعصب والهوى .

وقد قسّمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاث مباحث وخاتمة .

فأما المقدمة : اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج الباحث، وخطة البحث .

وأما التمهيد : فقد اشتمل على تحديد مفاهيم أهم المصطلحات وبيان الحقائق التي تضمنها عنوان البحث .

وأما المبحث الأول : فقد تحدثت عن الحديث الذي أخبر فيه النبي ﷺ عن وقوع الافتراق بين أمته، فذكرت رواياته المتعددة، ثم ذكرت موقف العلماء منه .

وأما المبحث الثاني : فقد تحدثت فيه عن الاختلاف وأسبابه، ثم بيّنت أن الاختلاف رحمة وتوسعة من الله على عباده، ثم عقبت ذلك بالمقارنة بين الاختلاف المشروع والافتراق المذموم .

وأما المبحث الثالث : فقد تحدثت فيه عن نتائج الافتراق والاختلاف، مبيناً أول اختلاف وقع بين المسلمين بعد وفاة الرسول ﷺ موضحاً مضمونه وخلفياته، وما ترتب على ذلك من ظهور للفرق السياسية والاعتقادية .

وأما الخاتمة : فقد تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث.

واللهَ أسأل أن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه،
وأن يلهمني السداد والرشاد في القول والعمل .

الباحث
رفاعي ممدوح عبدالنبي عرابي
مدرس العقيدة والفلسفة – جامعة الأزهر

التمـهيـــــــد

تحديد أهم المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث

أهمية تحديد المصطلحات :-

لا شك أن تحديد المصطلحات والمفاهيم والألفاظ يساعد في زيادة الفهم والوضوح من جهة، وتحسين سبل التواصل بين المتخاطبين من جهة أخرى ؛ إذ إن من أهم مقدمات هذا التواصل فهم المصطلحات والمفاهيم، لكونها مفاتيح العلوم والأفكار والمعارف، فالمقولات والألفاظ والعبارات هي خزائن المعاني، مع العلم أن الضرورة تقتضي فهم هذه المصطلحات والمفاهيم من وجهة علاقة المفهوم أو المصطلح بالواقع المحيط .

وانطلاقًا من هذه النظرة فسوف أقوم بتوضيح أهم المصطلحات والمفاهيم وبيان الحقائق التي تضمنها عنوان البحث، وذلك كما يلي :

أولاً: تحديد مفهوم " الافتراق " :-

الافتراق في اللغة خلاف الاجتماع، والفَرْقُ خلاف الجمع، يقول ابن منظور : " الفَرْقُ: خِلَافُ الْجَمْعِ، فَرَقه يَفْرُقُه فَرْقاً وفَرَّقه، وَقِيلَ: فَرَقَ لِلصَّلَاحِ فَرْقاً، وفَرَّق للإفساد تَفْرِيقاً، وانْفَرَقَ الشَّيْءُ وتَفَرَّق وافْتَرق " [(١)].

ومن ذلك قول الحق ﷻ : ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[(٢)]، أي بعد الاجتماع .

وقوله ﷻ في الزوجين المختلفين:﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[(٣)]، أي يفارق أحدهما الآخر ؛ فجعل ﷻ الافتراقَ خلاف الاجتماع ونقيضه .

---

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، جـ ١٠، ص ٣٠١، ط ٣ سنة ١٤١٤ هـ، دار صادر – بيروت .

(٢) سورة آل عمران، من الآية (١٠٣) .

(٣) سورة النساء، من الآية (١٣٠) .

ومنه قوله ﷺ : ﴿ البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ﴾[١]، أي من مجلسهما، فينفصل أحدهما عن الآخر .

" والافتراق : الانقسام، والفِرْقُ : القِسْم، وَالْجَمْعُ أَفْراق " [٢].

و " الْفِرْقُ : الْفِلْقُ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا انْفَلَقَ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷻ :﴿ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ ﴾[٣] " [٤].

و " تفَارَق الْقَوْم : فَارق بَعضهم بَعْضًا، وَفَارق فلَان امْرَأَته مُفَارقَة، وفراقا: باينها ؛ وَالْفرق: الْفَصْل بَين الشَّيْئَيْنِ، وَجمعه : فروق، وَفرق بَين الشَّيْئَيْنِ يفرق فرقا : فصل، ومنه قوله ﷻ : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ ﴾[٥]، أي فصّلناه وأحكمناه "[٦] .

" والفِرْقَة : الطائفة من الناس، والفريق أكثر منه، وَالفُرقة: مصدر الِافْتِرَاق، وفِرَقٌ: جمع فِرْقة " [٧].

" والفِرْقُ – بالكسر – القَطيعُ من الغَنَمِ، أو من الغَنَمِ الضَّالَّةِ، والفُرْقانُ، بالضم: القُرآنُ، وكلُّ ما فُرِقَ به بَيْنَ الحَقِّ والباطِلِ، ويَوْمُ الفُرْقانِ : يَوْمُ بَدْرٍ، والتفريق : التبديد، يقال : فَرَّقَهُ تَفْرِيقاً وتَفْرِقَةً : بَدَّدَهُ "[٨] .

---

(١) صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : محمد زهير، ط ١ سنة ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة بدمشق، كتاب البيوع، باب إذا بيّن البيّعان ولم يكتما، حديث رقم (٢٠٧٩)، جـ ٣، ص ٥٨ .

(٢) لسان العرب، ابن منظور، جـ ١٠، ص ٣٠٢ .

(٣) سورة الشعراء، من الآية (٦٣) .

(٤) مختار الصحاح، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي، ص ٢٣٨، مادة: فرق، تحقيق : يوسف الشيخ، ط ٥ سنة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية – صيدا، بيروت .

(٥) سورة الإسراء، من الآية (١٠٦) .

(٦) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، جـ ٦، ص ٣٨٤، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط ١ سنة ٢٠٠٠ م، دار الكتب العلمية – بيروت .

(٧) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري الهروي، جـ ٩، ص ٩٨، تحقيق : محمد عوض مرعب، ط١ سنة ٢٠٠١ م، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(٨) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ص ٩١٧، فصل الفاء، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي، ط ٨ سنة ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م، مؤسسة الرسالة – بيروت .

" والفاروق من النَّاس: الَّذِي يَفْرُق بَين الْأُمُور ويفصلها، وسُمّي عمر بن الخَطّاب ﷺ فاروقاً لِأَنَّهُ أظهر الْإِسْلَام بمكّة ففرَقَ بَين الْإِيمَان وَالْكفْر " [1].

(والتفرّق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرّق للأبدان، والافتراق في الكلام، فيقال : فرّقت بين الكلامين فافترقا، وفرّقت بين الرجلين فتفرّقا) [2] .

وفي الجملة نجد أن " الافتراق " في اللغة يدور حول عدة معان ؛ وهي : التفرق، والانفصال، والشذوذ، المباينة، التيه، الضلال، المقاطعة، الانقطاع، التشعب، الخروج عن الجادة، وعن الأصل، وعن الأكثر، وعن الجماعة .

أما " الافتراق " في الاصطلاح فيطلق على عدة أمور : –

١– التفرق في الدين، والاختلاف فيه، ومن ذلك قوله ﷻ : ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[3] .

٢– الافتراق عن جماعة المسلمين، وهم عموم أمة الإسلام في عهد الرسول ﷺ والصحابة، وأهل السنة ومن كان على هديهم بعد ظهور الافتراق، فمن خالف سبيلهم في أمر يقتضي الخروج عن أصولهم في الاعتقاد، أو الشذوذ عنهم في المنهج، أو الخروج على أئمتهم، أو استحلال السيف فيهم، فهو مفارق ؛ ومن ذلك قول النبي ﷺ : ﴿ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ ﴾[4]، وقوله ﷺ : ﴿ من فارق الجماعة وخرج من الطاعة، فمات فميتته جاهلية، ومن خرج على أمتي بسيفه، يضرب بَرها وفاجرها ، لا يحاشي مؤمنًا

(١) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جـ ٢، ص ٧٨٥، مادة : رفق، تحقيق : منير البعلبكي، ط ١ سنة ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين – بيروت .

(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جـ ٢، ص ٦٨٦، تحت إشراف : إبراهيم مصطفى – أحمد الزيات، نشر دار الدعوة بالقاهرة .

(٣) سورة آل عمران، من الآية (١٠٣) .

(٤) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم ابن الحكم النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا، ط ١ سنة ١٤١١هـ = ١٩٩٠ م، دار الكتب العلمية– بيروت، كتاب العلم، حديث رقم (٤٠١)، جـ ١، ص ٢٠٣ .

لإيمانه، ولا يفي لذي عهد بعهده، فليس من أمتي، ومن قُتل تحت راية عمِّيَّة، يغضب للعصبية، أو يقاتل للعصبية، أو يدعو إلى العصبية، فقِتْلَةٌ جاهليَة ﴾[1]، وقوله ﷺ : ﴿ مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ ﴾[2] .

وهذه الأحاديث قد ذكرت أصنافًا من الخارجين المفارقين، وهم : المفارقون للجماعة، الخارجون من الطاعة، الخارجون على الأمة بالسيف، المقاتلون تحت راية عميّة، وهو الأمر الأعمى الذي لا يستبين وجهه، ومنه قتال العصبية، وقتال الفتنة، والتعصب للقوميات والشعارات، والقبليّات ونحوها .

وكل هذه الأصناف وُجِدَت في أهل الافتراق والأهواء والفرق المتفرقة المفارقة .

ومن هنا يمكن القول أن الافتراق هو : الخروج عن السنة والجماعة في أصل أو أكثر من أصول الدين الاعتقادية منها والعملية، أو المتعلق بالمصالح العظمى للأمة، ومنه الخروج على أئمة المسلمين وجماعتهم بالسيف .

ثانيًا : تحديد مفهوم " الاختلاف " :-

يقول " الراغب الأصفهاني " : " الاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله (أي من غير تنازع ولا شقاق، كما يدل عليه تمام كلامه) ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع، استعير ذلك للمنازعة والمجادلة ؛ كما في قوله تعالى :

---

(١) مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق : أحمد شاكر، ط ١ سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥ م، دار الحديث بالقاهرة، مسند أبي هريرة، حديث رقم (٨٠٤٧)، جـ ٨، ص ١٤٧ .

(٢) صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة، حديث رقم : (١٨٤٨)، جـ ٣، ص ١٤٧٦ .

﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ ﴾ [1] وقوله ﷻ : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾ [2]..... " [3].

فالاختلاف في أصل اللغة لا يحمل معنى المنازعة والمشاقّة، إنما واقع الناس ونفوسهم التي لا تحتمل ذلك، وصدورهم التي تضيق عن مخالفة غيرهم لهم، يجعل هذا الاختلاف سبباً إلى المنازعة، فجاء القرآن الكريم في بعض آياته على هذا المعنى الحاصل الناتج .

أما " الخلاف": فقد قال " الراغب الأصفهاني " : في تمام كلامه السابق :" والخلاف: أعمُ من الضدِ، لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين" [4] ؛ فالسواد والبياض – مثلاً– ضدان ومختلفان، أما الحُمرة والخُضرة فمختلفان وليسا ضدين ؛ والخلاف أعم من الضدَية، فإنه يحمل معنى الضدَية، ومعنى المغايرة مع عدم الضدَية .

وقد أوضح صاحب كتاب " الكليات " الفرق بينهما من أربعة وجوه، فقال:

الاختلاف : هو أن يكون الطريق مختلفاً، والمقصود واحداً، والخلاف : هو أن يكون كلاهما – أي الطريق والمقصود – مختلفاً .

والاختلاف : ما يستند إلى دليل، والخلاف : ما لا يستند إلى دليل [5].

والاختلاف : من آثار الرحمة ؛ والخلاف : من آثار البدعة .

ولو حكم القاضي بالخلاف، ورُفِع لغيره، يجوز فسخه، بخلاف الاختلاف، فإن الخلاف هو ما وقع في محل لا يجوز فيه الاجتهاد، وهو ما كان مخالفاً للكتاب والسنة والإجماع . [6]

---

(١) سورة مريم، من الآية (٣٧) .

(٢) سورة هود، من الآية (١١٨) .

(٣) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، ص ٢٩٤، تحقيق : صفوان عدنان الداودى، ط١ سنة ١٤١٢هـ، دار القلم – بيروت .

(٤) المفردات، للراغب الأصفهاني، ص٢٩٤ .

(٥) وقد ذكر هذا الفرق صاحب كتاب " الدر المختار " بحاشية ابن عابدين فقال : " هذه تفرقة عرفية " ؛ رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين، جـ٣، ص ٤٤٤، ط٢ سنة ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، دار الفكر – بيروت .

(٦) الكليات– معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفوي، ص٦١، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، بدون

ويمكن التعبير عن الفرق الأول بعبارة أيسر فنقول : إن الاختلاف ما كان في الوسائل مع الاتحاد بين المختلفين في الغاية، أما الخلاف فهو خلاف بينهم في الوسائل والغايات .

وشبهه " الراغب الأصفهاني " فقال : إنه " جارٍ مجرى جماعة سلكوا منهجاً واحداً، لكن أخذ كل واحد شعبة غير شعبة الآخر ؛ وهذا هو الاختلاف المحمود "[1] .

ومن هنا يمكن القول أن الخلاف ما يحمل في مضمونه النزاع والشقاق والتباين الحقيقي، والاختلاف ما يحمل التغاير اللفظي لا الحقيقي، ولهذا يجرى على لسان أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية، قولهم : هذا اختلاف لا خلاف، إذا كان الاختلاف لفظياً والجمع بين القولين ممكناً، وقد يقولون عنه : هذا اختلاف تنوُع لا تضادَ، ويقولون في حال الخلاف الشديد : خلاف حقيقي أو جوهري .

ثالثاً : الفرق بين الافتراق و الاختلاف :-

المتأمل للنصوص الشرعية التي ورد فيها ذكر " الاختلاف " و " الافتراق "، وكذلك أقوال أهل العلم، وواقع الأمة، يتوصَل إلى ما يلي :-

أولاً : أن بين الافتراق والاختلاف عمومًا وخصوصًا، فكل افتراق اختلاف، وليس كل اختلاف افتراقاً .

ثانيًا : أن الافتراق أشد أنواع الاختلاف، وثمرة من ثماره .

ثالثًا : أن من الاختلاف ما لا يصل إلى حد الافتراق، فالاختلاف بين الصحابة والتابعين ﷺ لم يصل إلى حد الافتراق ولا التنازع في الدين .

---

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، ص١٩١، تحقيق : د/أبواليزيد أبو زيد العجمي، طبعة دار السلام بالقاهرة سنة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧ م .

رابعًا : أن الاختلاف سائغ شرعًا إذا كان في الفروع دون الأصول ولم يكن مصحوبًا بالأهواء والأغراض والعصبية ؛ والافتراق غير سائغ حيث يؤدي إلى المعاداة بين المسلمين وتمزيق وحدتهم وتفريق جمعهم .

خامسًا : أن الافتراق يكون في أصول الاعتقاد والقطعيات والإجماع، وما يؤدي إلى الشذوذ عن جماعة المسلمين والخروج على أئمتهم، والاختلاف دون ذلك .

سادسًا : أن الافتراق مذموم كله، والاختلاف ليس مذموماً ؛ وبالتالي فإن : –

الاختلاف يعذر صاحبه إذا كان مجتهداً، والافتراق لا يعذر صاحبه ؛ والاختلاف عن اجتهاد يؤجر عليه المجتهد، والافتراق مأزور صاحبه ؛ والافتراق يكون عن هوى، أما الاختلاف فلا يلزم منه ذلك ؛ وأن الاختلاف رحمة، والافتراق عذاب .

والله تعالى أعلى وأعلم

المبحـث الأول

حديث الافتراق بين الرفض والقبول

كثُر الكلام في حديث الفرق، وتشعبت فيه الآراء وتعددت المذاهب بين القبول والرفض، فلا تجد حديثاً من الأحاديث كان مثار جدل وخلاف بين العلماء عند حديثهم عن الفرق الكلامية كهذا الحديث الذي أخبر فيه النبي ﷺ بوقوع الافتراق .

وقد أثار هذا الحديث تفنن كثير من مؤرخي الفرق الإسلامية، فصدَّروا مؤلفاتهم بهذا الحديث، ووقفوا منه مواقف عدة، تضاربت فيه الآراء وتباينت فيه الأفكار ؛ فمنهم من رفض نسبة هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ، لأن فيه – حسب رأيهم – ضعف في السند أو المتن، أو لكونه لم يرد في أحد الصحيحين – البخاري ومسلم .

أما الذين قبلوا الحديث فقد اختلفوا أيضاً حول قبولهم له ؛ فمنهم من قبل الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه، ومنهم من قبل الحديث مع رفض مفهوم العدد، ومنهم من قبله واختلف في المراد من " الأمة " الوارد ذكرها في الحديث، ومنهم من قبله مع رفض التنصيص على الناجية والهلكى .

وهكذا تعددت الآراء حول هذا الحديث، وهذا هو موضوع الحديث في هذا المبحث بمشيئة الله تعالى .

المطلب الأول

روايات الحـــديث

تعددت روايات حديث الفرق وكثرت، فترى بعض العلماء يذكر رواية واحدة للحديث من بين رواياته الكثيرة فيحكم عليها ويترك باقيها، والبعض الآخر يحكم على صدر الرواية بالصحة ويطعن في عجزها، وهكذا استدعى الأمر ذكر أكثر الروايات الواردة في الحديث، وهي على النحو التالي[1] :-

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ﴾ [2].

يلاحظ على هذه الرواية أنها خلت من ذكر الزيادة الدالة على الناجية والهلكى من هذه الفرق، كما لم يأت فيها المعيار الدّال على ذلك.

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ﴾ [3].

---

(١) (وقد ذكر هذه الروايات بالتفصيل أستاذنا الدكتور/ خالد عبد العال نصر في كتابه " رفع الشقاق عن حديث الافتراق " ص ٢١ : ٣١، ط ١ سنة ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م، مطبعة الشمس بالمنوفية ؛ وقد عدّلتُ فيها بالتقديم والتأخير والمزيد من التخريج حسب ما اهتديت إليه في ذلك .

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة محمد أشرف بن علي بن حيدر آبادي، مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية، كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٦)، جـ ١٢، ص ٢٢٢، ط ٢ سنة ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية – بيروت ؛ وأخرجه الترمذي في سننه مع اختلاف يسير في الألفاظ، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤٠)، وقال عنه : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، جـ ٥، ص ٢٥، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط ٢ سنة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر .

(٣) سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩١)، جـ ٢، ص ١٣٢١، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية .

ويلاحظ على هذا الحديث أنه لم يُذكر فيه افتراق النصارى وإن كان معلومًا لذي الأذهان أن الافتراق يشملها على الترتيب التالي : اليهود إحدى وسبعين فرقة، والنصارى ثنتين وسبعين فرقة، حيث هي في مجيئها كدين جاءت بعد اليهودية وقبل الإسلام ؛ كما لم يأت في الحديث المعيار الذي تُعرف به الفرقة الناجية من الفرق الهلكى(١) .

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : ﴿ تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى، أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ﴾ (٢).

وهذا الحديث يختلف عن الحديث الأول الذي أخرجه أبو داود عن أبي هريرة أيضا، فالحديث الأول ذُكر فيه افتراق النصارى، بينما هذا الحديث لم يرد فيه ذكر للنصارى .

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿ افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلُ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ﴾.

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وله شواهده (٣).

٥- عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهَوْزَنِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ﷺ أَنَّهُ قال : قَامَ فِينَا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِينَا فَقَالَ : ﴿ أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ : ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ ﴾ (زَادَ ابْنُ يَحْيَى، وَعَمْرٌو فِي حَدِيثَيْهِمَا) ﴿ وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ لِصَاحِبِهِ ﴾ وَقَالَ عَمْرٌو ﴿ الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ ﴾ (٤).

---

(١) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٢٣ .

(٢) مسند الإمام أحمد، مسند أبي هريرة ﷺ، حديث رقم (٨٣٧٧٧)، جـ ٨، ص ٣٠١ .

(٣) المستدرك على الصحيحين، للحاكم، كتاب الإيمان، باب " تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة "، حديث رقم (١٠)، جـ ١، ص ٤٧.

(٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود، كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٧)، جـ ١٢، ص ٢٢٣، وأخرجه الحاكم في مستدركه بزيادة عليه، كتاب الإيمان، حديث رقم (٤٤٤)، جـ ١، ص١٢٨، ينظر كتاب الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، باب ذكر افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق هذه الأمة ؟ جـ ١، =

٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بني إسرائيل حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بني إسرائيل تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً ﴾، قَالُوا : وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : ﴿ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي﴾ ؛ ثم قال الترمذي " هَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ "(١).

٧- عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ ﴾، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: ﴿ الْجَمَاعَةُ ﴾ (٢).

٨- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ﴿ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ ﴾ (٣).

ويُلاحظ هنا أن الحديث السابق وصل بعدد الفرق التي ستكون في أمة النبي ﷺ إلى ثلاث وسبعين فرقة، بينما الرواية التالية وصلت بها إلى ثنتين وسبعين فرقة (٤).

٩- عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ، فَقَالَ: ﴿ لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَلَتَأْخُذُنَّ مِثْلَ أَخْذِهِمْ إِنْ شِبْرًا فَشِبْرٌ، وَإِنْ ذِرَاعًا فَذِرَاعٌ، وَإِنْ بَاعًا فَبَاعٌ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ دَخَلْتُمْ فِيهِ، أَلَا إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ

=ص ٣١٤، تحقيق: د/ عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ط ٢ سنة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م، دار الوطن – الرياض .

(١) سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤١)، جـ ٥، ص ٢٦ .

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩٢)، جـ ٢، ص ١٣٢٢.

(٣) المرجع السابق، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩٣)، جـ ٢، ص ١٣٢٢.

(٤) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٢٤ .

عَلَى مُوسَى عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا ضَالَّةٌ إِلَّا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ الْإِسْلَامُ وَجَمَاعَتُهُمْ، وَإِنَّهَا افْتَرَقَتْ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا ضَالَّةٌ إِلَّا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ الْإِسْلَامُ وَجَمَاعَتُهُمْ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَكُونُونَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا ضَالَّةٌ إِلَّا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ الْإِسْلَامُ وَجَمَاعَتُهُمْ ﴾ (١).

١٠- عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ﴿ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ أَيُّ عُرَى الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟ ﴾ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: ﴿ أَوْثَقُ عُرَى الْإِسْلَامِ: الْوِلَايَةُ فِي اللَّهِ، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ ﴾ ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ ﴾ قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: ﴿ أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ ﴾ قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ :﴿ فَإِنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا إِذَا فَقِهُوا فِي دِينِهِمْ ﴾ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ ﴾ قُلْتُ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : ﴿ أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ ﴾ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: ﴿ إِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ أَبْصَرُهُمْ بِالْحَقِّ ، إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي عَمَلِهِ ، وَإِنْ كَانَ يَزْحَفُ عَلَى إِسْتِهِ زَحْفًا، وَاخْتَلَفَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، نَجَا مِنْهَا ثَلَاثٌ ، وَهَلَكَ سَائِرُهُنَّ، فِرْقَةٌ أَزَتِ الْمُلُوكَ وَقَاتَلُوهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام فَأَخَذُوهُمْ فَقَتَلُوهُمْ وَنَشَرُوهُمْ بِالْمَنَاشِيرِ، وَفِرْقَةٌ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ طَاقَةٌ بِمُوَازَةِ الْمُلُوكِ وَلَا أَنْ يُقِيمُوا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ يَدْعُوهُمْ إِلَى دِينِ اللَّهِ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ، فَسَاحُوا فِي الْبِلَادِ وَتَرَهَّبُوا وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ ﷻ:﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ (٢)، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ﴿ فَمَنْ آمَنَ بِي وَاتَّبَعَنِي وَصَدَّقَنِي فَقَدْ رَعَاهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْنِي فَأُولَئِكَ هُمُ الْهَالِكُونَ ﴾(٣) .

ويُلاحظ هنا أن هذه الرواية نصّت على أن الأمم السابقة – اليهود والنصارى – قد افترقوا إلى اثنتين وسبعين فرقة، الناجي منها ثلاث فِرَق وبقيتها هالك، كما أنها لم تنصّ على عدد الفِرَق التي ستفترق إليها أمة النبي محمد ﷺ وإن كان مفهوم النصّ يدل عليه، ولكنها وضعت المعيار الذي يكون به النجاة أو الهلاك .

---

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب العلم، حديث رقم (٤٤٥)، جـ ١، ص ٢١٩ .

(٢) سورة الحديد، من الآية (٢٧) .

(٣) الروض الداني = المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، جـ ١، ص ٣٧٢، حديث (٦٢٤)، تحقيق : محمد شكور محمود، ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م، المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان .

وفي رواية عن أبي غالب موقوفاً عليه " إن بني إسرائيل تفرقوا على إحدى وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة تزيد عليهم فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم " (١) .

وفي رواية عنه مرفوعاً : " ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة الذين يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال " (٢) .

وإذا كانت الروايات السابقة تنصّ على أن الناجي من الفرق واحدة، فهناك روايات أخرى تنصّ على أن الهالكة واحدة (٣).

فقد روى الشعراني في ميزانه من حديث ابن النجار، وصححه الحاكم بلفظ غريب، وهو :- " ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا واحدة " ؛ وفي رواية عن الديلمي : " الهالك منها واحدة " (٤) .

وفي هامش الميزان : عن أنس عن النبي ﷺ بلفظ : " تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا الزنادقة " (٥).

وما في هامش الميزان هذا مذكور في تخريج مسند الفردوس " للحافظ ابن حجر " عن أنس ﷺ ولفظه : " تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا واحدة، وهي الزنادقة " (٦)(٧).

وظاهر الحديث يدل على أنه ﷺ أراد به الزنادقة من أمته، حيث قال ﷺ : " ستفترق أمتي " ومن لم يعترف بنبوته فليس من أمته، والذين ينكرون أصل المعاد وأصل الصانع فليسوا معترفين بنبوته إذ يزعمون أن الموت عدم محض،

---

(١) السنة، لأبي عبدالله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، ص٢٢، تحقيق : سالم أحمد السلفي، ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت .

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب ذكر مناقب عوف بن مالك الأشجعي، جـ٣، ص ٦٣١، حديث (٦٣٢٥).

(٣) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٢٨ .

(٤) كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبدالهادي العجلوني، جـ ١، ص١٦٩، تحقيق : عبدالحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط١ سنة ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠م، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

(٥) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٢٩ .

(٦) كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، جـ ١، ص١٦٩ .

(٧) راجع هذه الروايات بالتفصيل في : رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال، ص ٢١ : ٣١.

وأن العالم لم يزل كذلك موجوداً بنفسه من غير صانع، ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، وينسبون الأنبياء إلى التلبيس فلا يمكن نسبتهم إلى أمته[1] .

هذه هي روايات حديث الافتراق، لاحظنا فيها ما يلي :-

أولاً : تعدّد روايات الحديث وكثرتها في السند والمتن . مع اتفاقها في المعنى . واختلاف العلماء في حكمهم على الحديث .

ثانيًا : أن بعض الروايات وصلت بعدد الفرق التي ستفترق إليه أمة النبي محمد ﷺ إلى ثلاث وسبعين فرقة، بينما البعض الآخر وصل بها إلى ثنتين وسبعين فرقة .

ثالثًا : خَلَتْ بعض الروايات من الإشارة إلى ذكر افتراق النصارى، وإن كان مفهوم النصّ يشير إليه ويدل عليه .

رابعًا : جاءت بعض الروايات بالمعيار الذي يكون على أساسه النجاة أو الهلاك .

خامسًا : نصّت بعض الروايات على وصف الفرقة الناجية، ففي رواية عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما : " ما أنا عليه وأصحابي " ؛ وفي روايتي عوف بن مالك وأنس ابن مالك رضي الله عنهما : " الإسلام وجماعتهم " ؛ وفي رواية رابعة : " الجماعة " ؛ وفي رواية خامسة : " السواد الأعظم " ؛ وفي رواية سادسة : " من آمن بالرسول ﷺ وصدقه " ؛ كما نصّت بعض الروايات على وصف الفِرَق الهالكة بأنهم من لم يتبعوا الرسول ﷺ .

سادسًا : نصّت بعض الروايات على أن الناجي من الفِرَق واحدة والباقون هلكى، كما نصّت روايات أخرى على أن الهالك من الفِرَق واحدة والباقون ناجون .

سابعًا : نصّت بعض الروايات على أن الأمم السابقة – اليهود والنصارى – قد افترقوا إلى اثنتين وسبعين فرقة، الناجي منها ثلاث فِرَق والباقون هلكى .

وسوف أقوم بمشيئة الله تعالى بمناقشة هذه الآراء في المطلبين التاليين .

****

(١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للإمام أبي حامد الغزالي، ص ٥٨، ٥٩، تحقيق : محمود بيجو، ط١ سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م، دمشق .

المطلب الثاني

رفض الحـديث

من العلماء من يرفض نسبة حديث الافتراق – برواياته المتعددة – إلى رسول الله ﷺ فلا يَحتَج بها، لشكّه في أسانيدها، ولضعف طرقها – في رأيه – [١] وعلى رأس هذا الفريق الفقيه الظاهري " الإمام ابن حزم " (ت ٤٥٦ هـ) ؛ حيث يقول : (ذكروا حديثاً عن رسول الله ﷺ أن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة، وحديثاً آخر وهو تفرّق الأمة إلى بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة) .

ثم علّق على هذين الحديثين قائلاً : (هذان حديثان لا يصحان أصلاً عن طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف بمن لا يقول به) [٢].

ومن العلماء الذين ضعّفوا الحديث، وقالوا بعدم الاستدلال به – أيضًا – الإمام " فخر الدين الرازي" (ت ٦٠٦ هـ)' إذ يقول : " والعلماء يختلفون في صحة هذا الحديث، فمنهم من يقول : إنه لا يصحّ من جهة الإسناد أصلاً، فما من إسناد رُوِي به إلا وفيه ضعف؛ ومنهم من يقول إنه لا يصح من جهة المتن، فرواياته متضاربة في العجز والصدر " [٣].

---

(١) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٣٣ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، جـ ٣، ص ٢٩٢، تحقيق : د/ محمد إبراهيم نصر – د / عبدالرحمن عميرة، ط٢ سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م، دار الجبل – بيروت .

(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين،لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي فخر الدين الرازي، ص ٣، تحقيق : د/ علي سامي النشار، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، بدون .

وقال الحافظ " ابن حجر" (ت ٨٥٢ هـ) في " لسان الميزان " بعد أن ذكر رواية للحديث : " هذا موضوع، وهو كما ترى متناقض " (١) .

ويقول الحافظ " السيوطي " (ت ٩١١ هـ) في كتابه " اللآليء المصنوعة " بعد أن ذكر رواية للحديث عن أنس ﷺ : " قال العقيلي : هذا حديث لا يرجع منه إلى صحة، ولعل ياسين أخذه عن أبيه وعن أبرد، وليس له أصل عن يحيي وأسعد ابني سعيد، كما أن خلف ابن ياسين، وشيخه أبرد بن أشرس مجهولان بالنقل، والحديث غير محفوظ " (٢) .

وممن سار على هذا النهج من المعاصرين : الدكتور / محمد فتح الله بدران(١٩١٠ – ١٩٧٠م) حيث يقول:(وحديث الافتراق لم يصح سنده، ولم يسلم متنه، ولم يستقر غرضه، ولم يشر إليه واحد من الشيخين " البخاري ومسلم "، واستغربه الترمذي والحاكم (٣).

أما متن الحديث فلم يتفق على متنه اثنان، بل إن فيه كثيراً من التناقض والمتناقضات ....، كما لم يتفق على معناه شارحان، بل فيه الكثير من الالتواء

---

(١) لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني، جـ ٢، ص ٤٠٥، تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند، ط ٢ سنة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت .

(٢) اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، جـ ١، ص ٢٢٧، تحقيق : صلاح محمد عويضة، ط ١ سنة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م، دار الكتب العلمية – بيروت .

(٣) (لقد اختار الدكتور / بدران – رحمه الله – قول الترمذي عقب الرواية التي تنص على تحديد الفرقة الناجية وهي فعلاً الرواية التي استغربها الترمذي ؛ ولكنه لم يذكر قول الترمذي عقب ذكره للرواية التي تنصّ على افتراق الأمة من غير تحديد للفرقة الناجية حيث قال عنها : " حديث حسن صحيح "، فالأوْلى أن يذكر قول الترمذي عقب ذكره للروايتين بدلاً من أن يذكر قولاً ويترك الآخر) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/خالد عبدالعال، ص ٣٣ ؛ أما الحاكم فقد قال في أول كتابه " المستدرك" عن حديث الافتراق الذي صححه " الترمذي ": " إنه حديث كَثُر في الأصول " ؛ والرواية التي صححها الحاكم بلفظ غريب هي : " ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا واحدة " المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، جـ١، ص٤٧) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/خالد عبدالعال، ص ٣٣.

والانحرافات ... فترى رواية تقول : " فواحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار "، ورواية ثانية تقول : " كلهم في النار إلا واحدة "، وثالثة تقول : " كلها في الجنة إلا واحدة "، ورابعة تقول : " الهالك منها واحدة "، وخامسة تقول : " إلا الزنادقة "، وسادسة تقول : " أهداها الجماعة "، وسابعة تقول : " كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا : من هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي، وثامنة تقول : " وتخلص فرقة، قالوا : يا رسول الله : ما تلك الفرقة ؟ قال: الجماعة .... إلى غير ذلك من الكثير من الاختلافات والتناقضات في العجز [١]، فضلاً عن الكثير جداً من الاضطرابات والتلفيقات في الصدر ؛ فالحديث مدسوس من الإسرائيليين لبث بذور الفرقة والهدم بين المسلمين [٢] .

ولقد سار على هذا النهج [٣] – أيضاً – الدكتور/عبدالرحمن بدوي في كتابه "مذاهب الإسلاميين " حيث يذكر روايتين للحديث، ثم يذكر أسبابًا يبين بها عدم صحة الحديث فيقول: (ولهذا الحديث بصوره المختلفة أسانيد كثيرة استوفاها الحافظ " الزيلعي " في تخريج أحاديث " الكشاف " وتعدد رواته عن النبي ﷺ كـ " أنس بن مالك " و " أبي هريرة " و" أبي الدرداء " و " جابر بن عبدالله " و " أبي سعيد الخدري " و " أُبي بن كعب " و " عبدالله بن عمرو بن العاص " و " أبي أمامة " و " وائلة بن الأسقع ".

ومع ذلك فلا يمكن أن يكون الحديث صحيحاً للأسباب التالية :-

أولها : أن ذكر هذه الأعداد المحددة المتوالية : " ٧١، ٧٢، ٧٣ " أمر مفتعل لا يمكن تصديقه، فضلاً عن أن يصدر عن النبي ﷺ .

---

(١) هذا الأمر لا يصحّ أن يكون سبباً لرد الحديث والطعن فيه، فاختلاف المتن لا يكون سبباً لذلك، حيث إن المعنى واحد، وهذا ما ذكره " الآجري " بعد أن ذكر الحديث، فقال : (إنه ﷺ سُئل : " من الناجية ؟ فقال ﷺ في حديث : " ما أنا عليه وأصحابي "، وفي حديث آخر قال : " السواد الأعظم "، وفي حديث قال: " واحدة في الجنة وهي الجماعة "، ثم يقول " الآجري " قلت أنا : ومعانيها واحدة إن شاء الله تعالى) الشريعة، للآجري، جـ١، ص ٣٠٢ .

(٢) الفلسفة الحديثة في الميزان وتأسيس القواعد من القرآن، د/ محمد فتح الله بدران، ص ١٦٢ وما بعدها، ط٢ سنة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م، مطبعة مخيمر .

(٣) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٣٨ .

ثانيها : إنه ليس في وسع النبي ﷺ أن يتنبأ مقدماً بعدد الفرق التي سيفترق إليها المسلمون .

ثالثها : لا نجد لهذا الحديث ذكراً في مؤلفات القرن الثاني، بل ولا الثالث الهجري، ولو كان صحيحاً لورد في عهد متقدم .

رابعها : أعطت كل فرقة لختام الحديث الرواية التي تناسبها ؛ فأهل السنة جعلوا الفرقة الناجية هي أهل السنة، والمعتزلة جعلوها المعتزلة، ..... وهكذا .

وقد ظهر التعسف البالغ لدى مؤرخي الفرق في وضعهم فروقاً وأصنافاً داخل التيارات الرئيسية حتى يستطيعوا الوصول إلى العدد (٧٣)، وفاتهم أن افتراق المسلمين لم ينته عند عصرهم، وأن نشأة وظهور الفرق مستمر، مما يجعل حصرهم هذا خطأ تماماً، إذ لا يحسب حساباً لما سينشأ بعد ذلك من فرق جديدة [١] .

وبناء على هذا الكلام فإن الرسول ﷺ لم يتنبأ بافتراق الأمة، وكل الأحاديث المروية في افتراق الأمة لا يصح نسبتها إلى النبي ﷺ، ويرجع ذلك إلى أنها لم يرد ذكرها في الصحيحين – البخاري ومسلم [٢].

وبالتعقيب على هذه الأسباب التي ساقها الدكتور " عبدالرحمن بدوي " للتأكيد على عدم صحة الحديث، أقول : إنه كان بعيدًا عن العلمية والموضوعية في نقده وطعنه على الحديث فضلاً عن التسليم بخبر النبي ﷺ وذلك للأسباب التالية :-

أولاً : إن الدكتور/ بدوي – ذكر أن الأعداد المحددة المتوالية " ٧١، ٧٢، ٧٣ " أمر مفتعل بعيد عن التصديق، ثم استبعد أن يصدر مثل هذا الأمر عن رسول الله ﷺ !! هكذا بلا سبب، ودون أن يقدّم برهانا واحدا على هذا الافتعال وذاك الاستبعاد .

ثانيًا : لست أدري لم ليس في وسع النبي ﷺ أن يتنبأ بعدد الفرق التي ستكون في أمته وقد وسعه ﷺ أن يتنبأ بما أطلعه الله تعالى عليه من أمور

---

(١) مذاهب الإسلاميين، د/ عبدالرحمن بدوي، جـ ١، ص ٣٣،٣٤، طبعة دار العلم للملايين – بيروت .

(٢) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، هامش ص ٣٨ .

الغيب التي لا تكاد تحصى ؟؟ فقد أخبر النبي ﷺ بأشراط الساعة، والبعث، واليوم الآخر، وكثير من حوادث التاريخ الماضية والمستقبلة فكانت ووقعت كما أخبر ﷺ أفلا يكون بوسعه ﷺ أن يتنبأ بعدد الفرق الذي أطلعه الله عليه، وهو ﷺ لا ينطق عن الهوى ؟؟

ثالثًا : أما كون الحديث لم يُذكر في مؤلفات القرنين الثاني والثالث الهجريين ؛ فإن السُنّة لم تُدوّن تدوينًا شاملاً إلا في القرن الثالث الهجري وبعده ؛ وأمر آخر وهو أن الذين رووا هذا الحديث هم مصنّفوا السُنن والمسانيد في القرن الثالث الهجري، منهم :

الإمام أحمد (ت ٢٣٥ هـ)، ابن ماجة (ت ٢٧٣ هـ)، أبو داود (٢٧٥ هـ)، الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) .

فالحديث مروي في عصر التدوين للسُنّة النبوية – القرن الثالث الهجري – وكون الحديث لم يُدون إلا متأخرًا لا يُعد مطعنًا فيه .

رابعًا : إن الدكتور/ بدوي – جعل أهل السُنّة كالمعتزلة وغيرها من الفرق الأخرى الذين يضعون بأهوائهم ما يؤيد فرقتهم، كيف ذلك ؟ وأهل السُنّة هم رواة الحديث العدول الثقات ؛ والله أعلم .

ونجد – أيضًا – أستاذنا " الدكتور/ مبارك حسن حسين إسماعيل " في كتابه " دراسات في الملل والنحل " يبدأ حديثه عن (نشأة الفِرَق) فيقول : " نبدأ أولاً ببيان مدى صحة الأحاديث الواردة في ذكر افتراق واختلاف الفِرَق وعدم صحتها، فإذا استعرضنا هذه الأحاديث نجد في أوّلها الحديث القائل : " افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة " (ثم يذكر – رحمه الله تعالى– رأي الإمام " فخر الدين الرازي " السابق ذكره، ثم يقول) : " ونحن نقول: إن الحديث الذي في رواته ضعف لا يجوز الاستدلال به، وخاصة في مسائل العقيدة " [١] .

ثم يستشهد على ذلك بآراء بعض العلماء الذين ضعّفوا الحديث من جهة سنده أو متنه وقالوا بعدم جواز الاستدلال به، كالإمام " ابن حزم " و غيره، ثم

---

(١) دراسات في الملل والنحل، د/ مبارك حسن حسين إسماعيل، ص ٨، ط ٢ سنة ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م، مكتبة علاء الدين بالمنوفية .

قال – رحمه الله – " ونحن نقول : وإن كانت أحاديث الاختلاف والافتراق ضعيفة إلا أن الاختلاف والافتراق سُنةٍ من السنن الكونية ؛ قال ﷻ : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [1] ؛ وإنما تتضارب روايات الأحاديث الواردة في الفِرَق ؛ تارة تذكر أن الأمة المحمدية ستفترق إلى اثنتين وسبعين فرقة، وتارة تذكر أنها ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، مع عدم إمكان الجمع بين هذه الروايات بما يقوِّي ضعف هذه الأحاديث ويجعلها في رتبة أقلّ من الأحاديث الصحيحة " [2].

هذه هي خلاصة الآراء التي قيلت في رفض الحديث، ونَفَتْ نسبته إلى رسول الله ﷺ.

****

(١) سورة هود، من الآيتين (١١٨، ١١٩).

(٢) دراسات في الملل والنحل، د/ مبارك حسن حسين إسماعيل، ص ١٠ .

المطلب الثالث

قبـــول الحديث

وهذا هو الموقف الآخر من حديث الافتراق ؛ فإذا كان هناك فريق من العلماء رفضوا حديث الافتراق، وقالوا بعدم جواز الاستدلال به، لضعف سنده وتعدد رواياته وغير ذلك من الأسباب، فإن هناك فريق آخر من العلماء قَبِلوا هذا الحديث وأجازوا الاستدلال به ؛ وعلى رأس هؤلاء الإمام شمس الدين " البشاري المقدسي " (٣٣٥ – ٣٨١) هـ في كتابه " أحسن التقاسيم "، فبعد أن عدّد الفِرَق، وذكر حديث : " اثنتان وسبعون في الجنة وواحدة في النار "، وحديث : " اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة " ؛ قال : " هذا الحديث أشهر، والأول أصح إسنادًا " ؛ ثم يقول : " ألا ترى أن أصحاب النبي ﷺ قد اختلفوا وجعل اختلافهم رحمة وقال ﷺ : بأيّهم اقتديتم اهتديتم، وقال " سفيان بن عيينة" : إن الله تعالى لا يعذّب أحدًا على ما اختلف فيه العلماء، أوَلَا ترى أن القاضي إذا اجتهد في قضيّة لم يَجُزْ لغيره أن ينقضها وإن كانت عنده خطأ " [١].

وحينما تعرّض شيخ الإسلام " ابن تيمية " (ت ٧٢٨ هـ) للكلام عن الفِرَق قال : " مع أن حديث الثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين، وقد ضعّفه ابن حزم وغيره، لكن حسّنه غيره أو صحّحه، كما صحّحه الحاكم وغيره، وقد رواه أهل السنن، ورُوِي من طُرُق " [٢].

وعندما سُئل – رحمه الله – عن حديث الفِرَق قال : " الحديث صحيح ومشهور في السنن والمسانيد، كسنن أبي داود والترمذي والنسائي

---

(١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد البشاري المقدسي، ص ٣٨، ٣٩، ط ٣ سنة ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م، مكتبة مدبولي بالقاهرة .

(٢) منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية الحرّاني، جـ ٥، ص ٢٤٩، تحقيق : محمد رشاد سالم، ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية .

وغيرهم ..... ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم " [1] .

والعلماء الذين قَبِلوا هذا الحديث اختلفوا في قبولهم له، وتشعبت آراؤهم فيه؛ فمنهم من قَبِل الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه، ومنهم من قَبِل الحديث ورفض مفهوم العدد، ومنهم من قَبِل الحديث ثم اختلف بعد ذلك حول المراد بـ " الأمة " أهي أمة الدعوة ؟ أم أمة الإجابة ؟ ومنهم من قَبِل الحديث مع رفض التنصيص على الفرقة الناجية والهلكى.

وسوف أتطرق لعرض هذه الآراء بإيجاز على النحو التالي :-

أولاً : <u>قبول الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه</u> :

وهذا الفريق من العلماء قبل الحديث، فهو في نظرهم صحيح يصح الاحتجاج به والاعتماد عليه، وإن كان في سنده ضعف إلا أن الروايات المتعددة التي رُوِيَ بها يقوي بعضها بعضاً، ثم حاول تسمية الفرق الثنتين والسبعين وتحديدها عدَدِيّا وتوزيع ذلك على أصول الفرق الكبرى [2].

وقد تزعّم هذا الرأي كبار العلماء الذين أَلَفوا في الفرق وصنفوا فيها، وعلى رأس هؤلاء العلماء : " الشهرستاني " (ت ٥٤٨ هـ) حيث ذكر حديث الافتراق في مستهل كتابه " الملل والنحل " ثم أخذ في تعداد الفرق وحصرها في العدد المذكور، فيقول :(.... افترقت المجوس على سبعين فرقة، واليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة، والناجية أبداً من الفرق واحدة، وقد أخبر النبي ﷺ بذلك فقال ﷺ : " ستفترق أمتي على

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية الحرّاني، جـ ٣، ص ٣٤٥، تحقيق : عبدالرحمن بن محمد قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م .

(٢) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٤٠ : ٤٤ .

ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة، والباقون هلكى، قيل: ومن الناجية ؟ قال أهل السنة والجماعة، قيل : وما السنة والجماعة . قال : ما أنا عليه اليوم وأصحابي " (١).

ثم أجهد " الشهرستاني " نفسه في عدِ الفرق وحصرها لكي يصل بها إلى العدد المذكور الوارد في الحديث وكأنه قد تيقن أنه لا تنشأ حقيقة فرق بعده) (٢).

" وكأنه قد تيقن – أيضاً – أنه أحاط بكل ما كان يموج به العالم الإسلامي في زمنه – على سعته من آراء " (٣).

ويقول " المقبلي " (ت١١٠٨ م) في كتابه " العلم الشامخ " : " حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة رواياته كثيرة، يشد بعضها بعضاً، حيث لا تبقى ريبة في حاصل معناه .

ونرى من هذه الآثار أن النبي ﷺ تنبأ بهذا الافتراق قبل وقوعه، وأخبر عن حدوث الفتن قبل أن تنبت في الرؤوس، وتلك من خصائص النبوة ومزايا الرسالة، وقد أخبر بذلك ﷺ لتتنبه الأذهان، وتتجنب الشطط، والفتن في كل حال أمر واقع، ليس له من دافع (٤).

ولقد تابع " البغدادي " " الشهرستاني " (ت ٤٢٩ هـ) في قبوله الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه، حيث ذكر للحديث ثلاث روايات مختلفة المتن والسند ؛ وهو في هذا يقول : (للحديث الوارد في افتراق الأمة أسانيد كثيرة، وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة ﷺ كـ " أنس بن مالك " و " أبي هريرة " و " أبي الدرداء " و " جابر " و " أبي

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد بن أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الآبادي، جـ١٢، ص٢٢٣، حديث (٤٥٩٧) .

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني، جـ ١، ص١٩، تحقيق : أمير علي مهنا– علي حسين فاعور، ط ٣ سنة ١٩٩٣ م، دار المعرفة – بيروت.

(٣) التفكير الفلسفي في الإسلام، د/ عبدالحليم محمود، ص٥٦، ط١ سنة ١٩٦٤ م، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٤) العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، للعلامة صالح بن مهدي المقبلي، ص٣٠٠، ط١ سنة ١٣٢٨هـ، مصر .

سعيد الخدري " و " أبي بن كعب " و " عبدالله ابن عمرو بن العاص " و " أبي أمامة " و " وائلة بن الأسقع "، وغيرهم ؛ وقد رُوِي عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فرقاً، وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة، وسائرها على الضلال في الدنيا والبوار في الآخرة)[1].

و" الإسفراييني " (ت ٤٧١ هـ) يحذو حذو " البغدادي " في قبوله الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه، بل ويحذو حذوه في تبويبه وتقسيمه للكتاب فلا يكاد يخالفه في شيء، فيقول : (اعلم أن الله حقق في افتراق هذه الأمة ما أخبر به الرسول ﷺ من افتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية والباقون في النار، فهؤلاء الذين ذكرناهم اثنتان وسبعون فرقة، والفرقة الثالثة والسبعون هي الناجية، وهم أهل السنة والجماعة من أصحاب الحديث والرأي وجملة فرق الفقهاء)[2].

وقد سار " ابن الجوزي " (ت ٥٩٧ هـ) – أيضاً – على هذا النهج، وهو القول بصحة الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه، حيث يقول : (إنا نعرف الافتراق وأصول الفرق، وأن كل طائفة من الفرق قد انقسمت إلى فرق وإن لم نحط بأسماء تلك الفرق ومذاهبها، وقد ظهر لنا من أصول الفرق : الحرورية، القدرية، الجهمية، المرجئة، الرافضة، والجبرية ؛ وقد قال بعض أهل العلم : أصل الفرق الضالة هذه الفرق الست، وقد انقسمت كل فرقة منها إلى اثنتي عشرة فرقة، فصارت اثنتين وسبعين فرقة) [3].

---

(١) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر محمد البغدادي، ص٢٢: ٢٥، تحقيق : محمد عثمان الخشت، طبعة مكتبة ابن سينا بالقاهرة، بدون .

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، ص٢٣، تحقيق : كمال يوسف الحوت، ط ١ سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، عالم الكتب – لبنان.

(٣) تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص ١٩، ط١ سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١ م، دار الفكر – بيروت – لبنان.

ولكن الحق يقال : (إن الأخذ بهذا الحديث على ظاهره، ومحاولة إيجاد هذا العدد من الفرق من أهل القرون الثلاثة الأولى التي جاء في أعقابها هؤلاء المؤلفون قصور وتقصير وقصر نظر، فإن حديث الترمذي يتحدث عن افتراق أمة محمد ﷺ وأمته مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين) [1].

والواقع أن حصر الفِرَق في العدد المذكور تفصيلًا – ليشمل كل فرقة – فيه إشكال، وذلك أن أصول الفِرَق لا تصل إلى هذا العدد، وفروعها تختلف وجهات نظر العلماء في عدّها أصلية أو فرعية، ثم إن فروع الفرق تصل إلى أكثر من هذا العدد، فهل نعد الأصول مع الفروع ؟ أو الأصول فقط ؟ أو الفروع فقط ؟

كذلك فإن الفرق ليس لظهورها زمن محدّد، أي لم يرد عن النبي ﷺ تحديد لنهاية تفرّق أمته ؛ وعلى هذا فإن الصواب أن يقال :

أولاً : إن الحديث فيه إخبار عن افتراق أمة النبي محمد ﷺ دون تحديدهم بزمن معيّن، بحيث لا يُصدق إلا على أهله فقط، وإنما أخبر ﷺ عن افتراق أمته، وأمته ﷺ مستمرة إلى يوم القيامة، إذن فلا نحدّدها بزمن معين .

ثانيًا : ينبغي – أيضًا – أن نعدّ الفرق في أي عصر ظهرت فيه، بغضّ النظر عن وصوله إلى العدد المذكور في الحديث أو عدم وصولها، فلابد أن يوجد هذا العدد على الوجه الذي أخبر به النبي ﷺ في عصرنا أو في غير عصرنا .

ثالثًا : إن الأمر في ظهور هذه الفرق وتعيينها أمر غيبي لا دليل، لأن النبي ﷺ حينما أخبر لم يتجاوز ذلك العدد، وقد أطلق الزمان والمكان ؛ ثم إن الافتراق يزداد والأهواء والبدع تتجدد، وتنبعث في كل عصر، فيبقى احتمال خروج الفرق إلى قيام الساعة ؛ وعليه فإن تحديد هذه الفرق أمر عسير المنال ؛ والله أعلم .

---

(١) الفرق بين الفرق، لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، المقدمة ص٧، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١ بدون، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده – مصر.

ثانيًا : <u>قبول الحديث مع رفض مفهوم العدد</u> :-

وهذا الفريق من العلماء قبلوا الأحاديث الواردة في افتراق الأمة، لكنهم رفضوا مفهوم العدد الوارد في الحديث برواياته المختلفة، فلم يجهدوا عقولهم في تحديد الفرق الهالكة كما فعل أصحاب الرأي الأول الذي قَبِل الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه .

وقد استشهد هذا الفريق على قولهم بأن العدد لا مفهوم له في الحديث بما ورد في القرآن الكريم من آيات ذُكر فيها العدد، لكن ليس المراد منها مفهوم العدد على الحقيقة إنما المراد به التكثير ؛ وكذلك ما جاء في السنة النبوية المطهرة من أحاديث ذكر فيها العدد تحمل على التكثير لا مفهوم العدد على الحقيقة [١].

ويصوّر " الجرجاني " هذا الرأي فيقول : (ولكن الحق عندي أن المراد من قوله " ثلاثاً وسبعين " ليس الغاية والتحديد، بل المبالغة في التكثير ؛ إذ قد شاع استعمال السبعين فيه، وورد على ذلك في الأحاديث والآيات، وجرى مجرى الأمثال في كلام العرب وأرباب اللغات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [٢] ؛ وقوله ﷺ : ﴿ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [٣].

فالمراد من العدد " سبعين " في الآية والحديث ليس مفهومه على الحقيقة، بل المراد به التكثير، لأن العرب في أساليب كلامها تذكر " السبعين " مبالغة في كلامها ولا تريد بها التحديد، بل التكثير [٤].

---

(١) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٤٧ .

(٢) سورة الحاقة، من الآية (٣٢).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ جـ ٨، ص ٦٧، حديث رقم (٦٣٠٧) .

(٤) حاشية الجرجاني على شرح العقائد العضدية، جـ١، ص٢٥، طبعة دار السعادات بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ .

وعلى هذا فقد تحرّر " ابن حزم " من أن يحصر نفسه في العدد المذكور في الحديث، وأشار إلى خمس فرق فقط، وهي : أهل السنة، المعتزلة، المرجئة، والشيعة، والخوارج [١] .

وقد حقق " الشاطبي " (ت ٧٩٠ هـ) هذه القضية، وعقد فصلاً من كتابه " الاعتصام " في تعيين الفرق، وأورد عن " الطرطوشي " (٤٥١-٥٢٠هـ) قوله: " عن هذه المسألة طاشت فيها أحلام الخلق، فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عيَنوها ولكن في الطوائف التي خالفت في مسائل العقائد ؛ وبعد أن ذكر "الطرطوشي" أن أصول الفرق ثمانية وأنها تتشعب إلى اثنتين وسبعين فرقة ؛ قال : " وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة من تكليف المطابقة للحديث الصحيح لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دلّ العقل أيضاً على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه لا دليل على اختصاص تلك البدع بالعقائد " [٢].

وبعد أن يورد " الشاطبي " هذا، ينتهي إلى عدم تعيين هذه الفرق اللهم إلا من نبّه الشرع على تعيينهم كالخوارج، أو دعت الفرقة إلى ضلالتها وحاولت تزيين بدعتها للعوام ومن لا علم عنده، فمثل هؤلاء لابد من ذكرهم، وبيان ضلالهم، وأنهم من الفرق الهالكة [٣].

وخلاصة هذا الرأي أن هذا الفريق من العلماء " قبلوا أحاديث الافتراق، ولكنهم رفضوا مفهوم العدد الوارد فيها، وقالوا إن المراد بالعدد التكثير، وكأن رسول الله ﷺ أخبرنا أن اليهود افترقت فرقاً كثيرة، وأن النصارى افترقت – كذلك– فرقاً كثيرة، وأن أمته ﷺ سوف تفترق فرقاً

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي، جـ ٣، ص ٢٩٥.

(٢) الاعتصام، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي، جـ٢، ص ٧١٨، ٧١٩، تحقيق : سليم بن عيد الهلالي، ط١ سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م، دار ابن عفان، السعودية.

(٣) المرجع السابق، جـ٢، ص٧٢٦ ؛ الموافقات، للشاطبي، جـ ٥، ص١٥١، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١ سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، دار ابن عفان – السعودية.

أكثر من كل من الأمتين السابقتين، دون حصر في عدد معين لأي من الأمم الثلاث ؛ واستعمل لفظ " السبعين " للدلالة على الكثرة، واستعمل الرقم الذي فوق السبعين للدلالة على الفروق في هذه الكثرة بين الأمم الثلاث، فاليهود أقل الثلاث، والنصارى أكثر من اليهود، والمسلمون أكثر من الجميع " [١].

ثالثًا : <u>قبول الحديث مع التفصيل في المراد من الأمة</u> :-

وهذا الفريق من العلماء قَبلوا الحديث ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في المراد من قول النبيﷺ في الحديث : " أمتي "، هل المراد بها أمة الدعوة أم أمة الإجابة ؟

وأمة الدعوة : هي الأمة التي جاء رسول الله ﷺ يوجه دعوته إليها، وهي الخلائق كلها من الإنس والجن حيث إن رسالته ﷺ للناس عامة .

وأما أمة الإجابة : فهي الأمة التي آمنت به ﷺ وقبلت دعوته وسارت على سنته [٢].

فذهب بعض هؤلاء العلماء إلى أن المراد بالأمة التي ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة هي أمة الدعوة الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ من اليهود والنصارى وسائر الملل الأخرى ؛ وعلى هذا فالفرق التي ظهرت في أمته والتي ستظهر ليست من المسلمين [٣].

أما البعض الآخر فيذهب إلى أن المراد بالأمة : هي أمة الإجابة (وهم الذين آمنوا به ﷺ فإن أكثر ما ورد في الحديث على هذا الأسلوب أُريد به أهل القيامة) [٤] .

---

(١) تاريخ الفرق الإسلامية، د/ محمود مزروعة، ص٣١، ط٢ سنة ٢٠٠٣م، مطبعة الشمس بالمنوفية .

(٢) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٤٥ .

(٣) إبراء الذمة بتحقيق القول في افتراق الأمة، د/ السيد محمد إبراهيم الحسيني الكتاني، ص ٣٠، ط ١ سنة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م، دار الصفوة بالقاهرة .

(٤) شرح العقائد العضدية، جلال الدين الدواني، جـ١، ص١٤، طبعة دار السعادات بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ .

وهذا هو الحق، وذلك لعدة أسباب [1]:-

١-أن رسول الله ﷺ قد أضافها إلى نفسه تشريفاً وتعظيماً فقال : " أمتي " وهذا يعني أن المراد بها المسلمون، ومن غير المقبول أو المعقول أن يضيف الرسول ﷺ اليهود والنصارى أو المجوس وغيرهم إلى نفسه، ويعبر عنهم أنهم أمته .

٢-أن المراد بالأمة هي أمة الإسلام بدليل مقابلتها باليهود والنصارى .

٣- وأيضاً فإنه من الظلم لأمة النبي محمد ﷺ أن يحسب عليها أو أن يحسب منها فرق اليهود والنصارى، بل والمجوس والذين أشركوا .

وبهذا يتضح أن المراد بالأمة في الحديث إنما هي أمة الإجابة، أي الأمة المسلمة .

رابعًا : قبول الحديث مع رفض التنصيص على الناجية والهلكى :-

وهذا الفريق من العلماء قَبل الحديث وقبل العدد الوارد فيه – أيضاً – لكنه رفض الزيادة التي تنصّ على الفرقة الناجية، وفرق الهالكين، وعلى وجه التحديد رفض هذا الفريق الزيادة الواردة في نهاية الحديث والتي تقول : " كلهم في النار إلا واحدة "، وحكم على هذه الزيادة بأنها فاسدة ومن وضع الملاحدة .

ويمثل هذا الفريق " ابن الوزير الصنعاني " (ت ٨٤٠ هـ) في كتابه " العواصم والقواسم " حيث يقول : " إياك أن تغتر بزيادة كلها في النار إلا واحدة، فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة " [2].

---

(١) تاريخ الفرق الإسلامية، د/ محمود مزروعة، ص ٣٣ ؛ رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٤٦ .

(٢) العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى ابن المفضل الحسني القاسمي اليمني، جـ ٣، ص ١٧٠، تحقيق وتعليق : شعيب الأرناؤوط، ط ٣ سنة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

وقد أيّد هؤلاء العلماء مدَّعاهم بما جاء في رواية أخرى للحديث، وهي : ﴿ ستفترق أمتي على نَيِّفٍ وسبعينَ فرقةً ، كلها في الجنة إلا واحدة ﴾ (١) ؛ ولا شك أن هذه الرواية معارضة بالرواية التي تنص على أن الفرق كلها في النار إلا واحدة.

ومما يقوّي رأي هذا الفريق : ما جاء في سنن الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ﴿ تَفَرَّقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ﴾ (٢).

فأنت ترى أن الحديث لم يذكر الزيادة الدالة على الفرقة الناجية والفرق الهلكى، لا سيما وقد علّق " الترمذي " على هذا الحديث بقوله : " حديث حسن صحيح " .

وقد أثلجت الرواية التي تنصّ على أن : " الهالك واحد والباقي ناجون " صدور كثير من العلماء والمفكرين (٣).

يقول الشيخ " محمد عبده " : (ومما يسرني ما جاء في آخر الحديث أن الهالك منهم واحدة) (٤).

ويقول الدكتور / عبدالحليم محمود : " ومما يدعو إلى الارتياح ويثلج الصدور : أن الشعراني في ميزانه قد روى من حديث " ابن النجار " وصححه " الحاكم " بلفظ غريب، قوله : ﴿ ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا واحدة ﴾ ؛ وفي رواية عن الديلمي: " الهالك منها واحدة " .

وفي هامش الميزان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ بلفظ: " تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا الزنادقة " .

---

(١) كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، جـ١، ص ١٦٩ .

(٢) سنن الترمذي، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، جـ ٥، ص ٢٥، حديث رقم (٢٦٤٠).

(٣) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٥١ .

(٤) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، د/سليمان دنيا، جـ ١، ص١٧، ط١ سنة ١٣١٦هـ – مصر.

وما في هامش الميزان هذا مذكور في تخريج أحاديث مسند الفردوس للحافظ ابن حجر، ولفظه : " تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا واحدة، وهي الزنادقة "[1] .

وبعد فأنت ترى أن الحديث رُوِي في آخره بروايتين متعارضتين، الرواية المشهورة التي تنص على أن الناجية واحدة والباقين هلكى، والرواية الثانية التي تذكر بأن واحدة في النار وأن اثنتين وسبعين فرقة في الجنة.

ومادام عجز الروايتين يناقض بعضه بعضا، فيمكن أن يقال أن الروايتين تعارضتا فتساقطا وبقى صدر الحديث مقبولاً [2] ؛ والباحث يؤيّد هذا الرأي خاصّة وأن رواية الطبراني في معجمه عن عبدالله بن مسعود ﷺ نصّت على أن الناجي من فرق الأمم السابقة ثلاث فرق، والباقين هلكى، بينما الناجي من أمة النبي محمد ﷺ فرقة واحدة، والباقين هلكى ؛ وهذا يتنافى مع ما صرّح به القرآن الكريم في شأن هذه الأمة التي بوأها الله الشهادة على الناس، ووصفها بأنها خير أمة أخرجت للناس، وأنها – كما أخبر بذلك النبي ﷺ – أمة مرحومة تمثّل ثُلُث أهل الجنة، أو نصف أهل الجنة .

ولقد حاول "الكوثري" (ت ١٣٧١ هـ) – أيضًا – الطعن في هذا الحديث لظنه أن فيه الزيادة المعروفة بلفظ : " كلها في النار إلا واحدة " ؛ وهو ظن باطل .... فالحديث قد روي بأسانيد جيدة، كما قال بعض الأئمة، وتجاهل "الكوثري" لذلك ليس إلا اتباعًا منه للهوى، وإلا فمثله لا يخفى عليه ؛ وليته قد اقتصر على ذلك إذن لما التفتنا إليه كثيرا، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل، ألا وهو العلامة "ابن الوزير اليمني" وذكر عنه النص السابق الذي ذكرته[3] .

---

(١) التفكير الفلسفي في الإسلام، د/عبدالحليم محمود، ص ٥٨ .

(٢) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٥٢ .

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الألباني، جـ٢١، ص٣٥٧ وما بعدها، ط٤ سنة ١٤٠٥هـ =١٩٨٥ م، المكتب الإسلامي بالقاهرة.

وكلام " ابن الوزير اليمني" في كتابه "العواصم والقواسم" : " يُشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى لإمكان توجيهه وجهةً صالحة ينتفي به الفساد الذي ادّعاه ؛ وكيف يستطيع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرّحوا بصحته، فهذا يكاد يكون مستحيلاً ؛ **ويؤيد ذلك أمرين :**

الأول : أن " ابن الوزير" في كتابه " الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم " قد صحّح حديث " معاوية " الذي سبق ذكره، ثم عقد في كتابه هذا فصلاً خاصًا عن الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردّوا أحاديثهم، ومنهم " معاوية " ﷺ فسرد ما له من أحاديث في كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيهم الشيعة، فكان هذا الحديث منها.

الأمر الآخر : أن بعض المحققين من علماء اليمن ممن نقطع أنه وقف على كتب "ابن الوزير" ألا وهو الشيخ "صالح المقبلي" قد تكلم عن هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعّف هذا الحديث، فكأنه يشير بذلك إلى "ابن الوزير".

وكلام "المقبلي" يدل على أن " ابن الوزير" لم يكن طعنه في الزيادة من جهة السند، بل من جهة استشكال معناه(١).

وبالتالي فإننا لا نستطيع أن نرفض أحاديث الفرق جملة، وقد بلغت من الحسن والصحة مبلغاً ينأى بها عن رفضها، أو الطعن فيها، لذا فإن الباحث ينهج نهج المنصفين من علماء الأمة تجاه هذه الأحاديث وقد قبلوها القبول الحسن، وأقاموا على أساس منها صروحًا شامخة من مؤلفاتهم عن الفرق الإسلامية، متناولين فيها كل ما يتصل بهذه الفرق من نشأة، ومبادئ، ونقد، وما إلى ذلك(٢).

---

(١) العلم الشامخ، للمقبلي، ص٣٠١ .

(٢) تاريخ الفرق الإسلامية، د/ محمود مزروعة، ص٣٤، ٣٥ .

لذا، فالباحث ليس مع الذين يرفضون تلك الأحاديث جملة، لكن يقبل هذه الأحاديث، معتقدًا صحتها، مع ملاحظة الآتي :-

أولاً : أن الكثرة من هذه الفرق تدين بالإسلام في جملته، وتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فالأولى عدم التعرض لتعيين الفرق غير الناجية بالحكم عليها بالنار، لأن النبي ﷺ نبّه عليها تنبيهًا إجماليًا لا تفصيليًا – إلا القليل منهم .

ثانيًا : إن الفرق تختلف في بعدها أو قربها من الحق، فالبعض يصح أن يطلق على أصحابها أنهم أهل بدعة ومعصية وحكمهم حكم أصحاب الكبائر، وبعضها لا يصح وصف أصحابها إلا بالكفر لخروجهم عن الإسلام، ويكون حكمهم حكم الكفار الخارجين عن الملة، وإن تظاهروا بالإسلام .

ثالثًا : أن الفرق الثنتين والسبعين الهالكة كلهم من أهل الوعيد، لكن ليسوا كلهم كفارًا، وليسوا كلهم خارجين عن الملة .

رابعًا : أن العدد الوارد في هذه الأحاديث لا مفهوم له على الحقيقة، بل المراد منه مجرد التكثير، وليس التحديد بعدد معين ؛ والله أعلم .

المبحث الثاني

الاختـلاف وأسبابه

الاختلاف في الفهم والرأي والنظر خصيصة أصيلة من خصائص البشر، لا يمكنهم اجتنابها، ولا انفكاك لهم عنها، وبالتالي ؛ فما دام المسلمون بشرًا، فمن الطبعي جدًا ألا يجتمعوا في فهمهم لتفاصيل تعاليم الإسلام وعقائده وأحكامه على رأي واحد في أصول الدين وفروعه، أو في قضايا الإسلام السياسية والاجتماعية والتاريخية، بل من الطبعي جدًا أن تختلف أفهامهم، وتتنوع فتاواهم وتفسيراتهم لتعاليم الدين وعقائده وأحكامه، فطبيعة البشر من جهة، وطبيعة اللغة التي نزل بها الوحي ودوّنت بها مصادر الإسلام من جهة ثانية، وكيفية تناقل ووصول تلك النصوص للأجيال اللاحقة من علماء الإسلام من جهة ثالثة، وطبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية والتوزّع الجغرافي والخلفيات الثقافية في كل مجتمع من المجتمعات التي انتشر فيها الإسلام من جهة رابعة، وغير ذلك من الأسباب، كلها تؤدي – بالضرورة – لآراء مختلفة ومشارب متنوعة في استنباط تفاصيل الدين وفروعه الجزئية ؛ ورغم كل ذلك فإن هذا الاختلاف في الفهم والاستنباط هو رحمة من الله رب العالمين لأمة النبي محمد ﷺ ؛ وهذه الأمور هي موضوع الحديث في هذا المبحث بمشيئة الله تعالى .

المطلب الأول

أسبـاب الاختـلاف

عندما أتحدث عن أهم الأسباب التي أدّت إلى الاختلاف والافتراق بين الناس عامة وبين المسلمين خاصة، فلابد من تقرير حقيقة ثابتة، وهي أن وجود الاختلاف بين الناس قد بدأ منذ نشأة الإنسان، ثم تشعّب هذا الاختلاف بين الناس عامة في آرائهم وتفكيرهم ومداركهم واتجاهاتهم ؛ والباحث هنا سوف يحاول الوصول إلى أهم الأسباب التي كان من شأنها وجود الاختلاف بين الناس عامة، ثم أهم الأسباب التي أدّت إلى وجود الاختلاف بين المسلمين بوجه خاص، وهي كالتالي:-

أ- أهم الأسباب التي أدّت إلى وجود الاختلاف بين الناس عامة :-

أولاً: طبيعة البشر :

أما طبيعة البشر، فقد خلقهم الله مختلفين، فكل إنسان له شخصيته المستقلة، وتفكيره المتميز، وطابعه المتفرّد، يبدو ذلك في مظهره المادي كما في جوهره المعنوي، فكما ينفرد كل إنسان بصورة وجهه، ونبرة صوته، وبصمة بنانه، فإنه ينفرد كذلك بتفكيره وذوقه وميوله، ونظرته إلى الأشخاص والمواقف والأعمال[1] ؛ ويترتب على ذلك بطبيعة الحال اختلاف الناس في تصوّراتهم ووجهات نظرهم في الكثير من الأمور الدنيوية والدينية على السواء، فالناس ليسوا نسخًا مكررة، فكل فرد له شخصيته المستقلة [2]؛ وقد أكّد القرآن الكريم هذه الحقيقة، فقال ﷻ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا

(١) قضية التكفير والحكم على المسلمين بين التطرف والاعتدال، د/ عبد الرحمن محمد المراكبي، ص٦٤، طبعة مطبعة الشمس بالمنوفية، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

(٢) دور التقريب بين المذاهب الإسلامية في الوحدة العملية للأمة، د/ محمود حمدي زقزوق، ج ١، ص ٤، مجلة الأزهر، عدد المحرم لسنة ١٤٣٨ هـ = أكتوبر ٢٠١٦ م، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة .

كَلِمَةُ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[1]؛ وقال ﷻ : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [2].

وهذا الاختلاف إنما هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وهو مصدر إثراء وخصوبة، وآية من آيات الله الدالة على عظيم قدرته، وبديع حكمته [3]؛ وفي ذلك يقول ﷻ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [4].

فالبشر جد مختلفين : في الفهم والعقل، وفي الثقافة والعلم، وفي الأمزجة والطباع، وفي المصالح والأغراض والأهواء، وهم (متفاوتون في رغباتهم وشهواتهم وأمزجتهم، متباينون فيها، وكل يدرك في محيط نزعاته النفسية، فالرغبة تستولي على مقياس الحسن والقبح في الأشياء والأفكار، ومن المعلوم أن رغبات الناس مختلفة متضاربة، فلابد إذن أن يختلفوا باختلافها، وتتباين آراؤهم لتباين رغباتهم) [5].

وهذا الاختلاف في صفات البشر ورغباتهم وشهواتهم، يترتب عليه – لا محالة – اختلافهم في الحكم على الأشياء والمواقف والأعمال، يظهر ذلك في مجال الفقه والسياسة والسلوك اليومي للناس عامة .

ثانيا: طبيعة الكون والحياة :

أما طبيعة الكون الذي نعيش فيه، أو بتعبير أدق في جزء صغير منه، فقد خلقه الله مختلفَ الأنواع والألوان والصور، نقرأ ذلك في قول الله ﷻ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ

(١) سورة يونس، الآية (١٩) .

(٢) سورة هود، الآية (١١٨، ١١٩).

(٣) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٦ .

(٤) سورة الروم، الآية (٢٢) .

(٥) التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم، لأبي محمد عبدالله البطليوسي، ص٣، تحقيق : د/ أحمد حسن كحيل – د/ حمزة النشرتي، ط١ سنة ١٩٧٨م، دار الاعتصام بالقاهرة .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ (١).

كما أن هذا الاختلاف الذي أشار إليه القرآن الكريم ليس اختلاف تضارب وتناقض، بل هو اختلاف تنوّع وتلوّن، بل إن القرآن الكريم ينفي بكل صراحة ووضوح ما ينبئ عن التعارض أو التضارب في الكون، وذلك في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾ ﴾ (٢).

وكذلك طبيعة الحياة التي نعيشها، فهي – أيضاً – تختلف وتتغير وتتبدل ولا تستقر على حال ؛ كل ذلك يبعث على الاختلاف في الفهم والتفسير.

وإذا كان العلماء يقولون : إن الإنسان منذ نشأته أخذ ينظر إلى الكون نظرات فلسفية، فلابد من القول : إن الصور والأخيلة التي تثيرها تلك النظرات تختلف عند الناس باختلاف ما تقع عليه أنظارهم من أجزاء الكون الفسيح، وما يثير إعجابهم منه، وكلما خطا الإنسان خطوات في سبيل التقدم والحضارة والمدنية اتسعت فرجات الخلاف، حتى تولّدت عنه المذاهب الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: غموض الموضوع ومحل النزاع :

من الباحثين والعلماء والمفكرين من يبحث في موضوعات غامضة في حد ذاتها، وليست الطرق لفهمها وإدراكها معبّدة، والسبيل إلى حلّها والوصول إلى الحق فيها ليس ميسورًا، فكل يرى ما تقع عليه بصيرته، وما تهديه إليه هويّته، وربما كان الحق مجموع أقوالهم ؛ (وقد قال " أفلاطون " في مثل هذا المقام : إن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه، ولا أخطأوه في كل وجوهه، بل أصاب كل إنسان جهة)(٣).

---

(١) سورة فاطر، الآية (٢٧، ٢٨).

(٢) سورة الملك، من الآية (٣).

(٣) تاريخ الجدل، الشيخ/ محمد أبوزهرة، ص٧، ط١ سنة ١٩٣٤م، دار الفكر العربي بالقاهرة.

وقد يكون الاختلاف لا لغموض الموضوع في ذاته، بل يكون لأن كلا المختلفين لم يعرف وجهة نظر الآخر في الموضوع الواحد [١]، ولم يفهم مقصوده، ولم يبلغ مراده ؛ وكثيرًا ما يحتدّ النزاع حول معنى أو مفهوم معين، لو حُدّد بدقة، وشُرح بجلاء لأمكن للطرفين أن يلتقيا عند حد وسط، وكثيرًا ما يشتد الخلاف بين فريقين، ثم يتبين في النهاية أن الخلاف كان لفظيًا، ولذلك حرص علماؤنا السابقون على " تحرير موضع النزاع " في المناظرات، وبيان مدلولها بكل دقة ووضوح، حتى لا تنصب معركة على لاشيء .

رابعًا : اختلاف المدارك والاتجاه والمنهج :-

ومن أسباب الاختلاف بين الناس : تباين العقول، وتفاوت المدارك، فمنها ما ينفذ إلى الحقيقة، ومنها ما يحيط بجزء منها ويقف عنده، ومنها ما يسيطر عليه الوهم، ومنها ما يذهب به الخيال متاهات فكرية مختلفة تحت سلطان أفكار موروثة ؛ وليست الأوهام مقصورة على العامة، بل إن العلماء أنفسهم قد تسيطر عليهم أوهام تغشي بصائرهم، فلا يدركون الحقائق على وجهها؛ يقول الدكتور/ محيي الدين عفيفي : " فالاختلاف في طبائع البشر وفي قدراتهم وفيما أودع الله فيهم من عقل وفهم، وتفاوتهم في ذلك وامتياز كل منهم في أمر دون الآخرين ؛ كل هذا من أسباب الاختلاف " [٢].

ولقد جاء في " رسائل إخوان الصفا " : " إنك تجد كثيرًا من الناس يكون جيّد التخيّل، دقيق التمييز، بديه التصوّر، ذكورًا ؛ ومنهم من يكون بطئ الذهن أعمى القلب ساهي النفس، فهذا أيضًا من أسباب اختلاف العلماء في الآراء والمذاهب، لأنه إذا اختلفت إدراكاتهم اختلفت آراؤهم واعتقاداتهم تبعًا لذلك " [٣].

ولما كانت اتجاهات الناس متنوعة في حياتهم، ناسب ذلك أن يكون لكل إنسان نوعٌ من التفكير يناسب اتجاهه، وتكون آراؤه سائرة في هذا الاتجاه ؛ ومما جاء في "رسائل إخوان الصفا" في هذا المقام، قولهم : " القياسات مختلفة

---

(١) رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ص ٧ .

(٢) ثقافة الاختلاف، د/ محيي الدين عفيفي، ج ١، ص ٩٩، مجلة الأزهر، عدد المحرم لسنة ١٤٣٨ هـ = أكتوبر ٢٠١٦ م، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة .

(٣) المختار من رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، د/ سمير سرحان، د/ محمد عناني، ص٩٨، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨م.

الأنواع، كثيرة الفنون، كل ذلك بحسب أصول الصنائع والعلوم وقوانينها، فقياسات الفقهاء لا تشبه قياسات الأطباء، وقياس المنجمين لا يشبه قياس النحويين ولا المتكلمين، ولا قياسات المتفلسفين تشبه قياسات الجدليين، وهكذا قياسات المنطقيين لا تشبه قياسات الجدليين " (١).

خامسًا : تقليد السابقين :-

وقد يكون مبعث الاختلاف التقليد الأعمى، والتعصب لآراء السابقين، وجعلها

بمثابة القانون الذي لا يجوز مخالفته ولا الحيد عنه، فيقع المقلدون أسرى لأفكار السابقين دون تمحيص ولا تفكير.

ولقد عاب الله على هذا الصنف من الناس، فقال ﷻ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٧٠ ﴾ (٢) ؛ وكم من أفكار خاطئة اكتسبت قداسة على مر العصور، وسلّم الناس بها دون مناقشة ولا تمحيص .

سادسًا : الحرص على الصدارة والزعامة :-

النفس بطبيعتها تميل إلى السلطان والزعامة والصدارة، ومن ثم فإن (كثيراً ممن يرغبون في السلطان ينتهون إلى آراء تتعلق بالحكم، هي منبثقة عن رغباتهم وأهوائهم، ويندفعون في تأييدها، حتى يُخيّل إليهم أنهم مخلصون فيما يدعون إليه وأنه الحق والصواب، وقد يكون لهذا الحاكم أو السلطان أنصار يندفعون في نصرته اندفاعا، ويخدعون أنفسهم بأن ما يدعون إليه هو الحق، وينبري للرد عليهم آخرون، فيكون بين الفريقين خلاف، ويكون من وراء ذلك فتنة في الأرض وفساد كبير) (٣).

هذا عن أهم الأسباب التي أدّت إلى الخلاف بين الناس عامة .

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٧.

(٢) سورة البقرة، الآية (١٧٠).

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية، الشيخ/ محمد أبوزهرة، جـ١، ص ٩، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، بدون .

ب- أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين المسلمين :-

أما عن أهم الأسباب التي أدّت إلى الخلاف بين المسلمين ؛ فهي كالآتي:

أولاً : طبيعة الدين :-

شاءت إرادة الله ﷻ أن يكون في أحكام هذا الدين ما هو منصوص عليه ومسكوت عنه، وأن يكون في المنصوص عليه المحكمات والمتشابهات، وفي ذلك ابتلاء من جهة، وشحذ للعقول لتجتهد من جهة أخرى، فيقول ﷻ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ (١).

بل إننا نجد – قبل مرحلة الفهم والتفسير – مرحلة القراءة نفسها، فقد تعددت القراءات في كتاب الله، وتلقتها الأمة بالقبول، ولم ير أحد من علماء المسلمين في ذلك حرج لثبوتها عن رسول الله ﷺ (٢).

وقد روى البخاري بسنده عن ابن مسعود ﷺ قال : ﴿ سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ خِلاَفَهَا، فَجِئْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الكَرَاهِيَةَ، وَقَالَ:﴿كِلاَكُمَا مُحْسِنٌ، وَلاَ تَخْتَلِفُوا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا﴾ (٣).

قال " ابن الوزير" معلّقا على هذا الموضع: " فهذا الخلاف الذي نهى عنه، وحذّر منه لما فيه من الهلاك، هو التعادي، فأما الخلاف بغير تعاد فقد أقرّهم عليه، ألا تراه قال لابن مسعود : " كلاكما محسن " حين أخبره باختلافهما في القراءة ؟ ثم حذّرهم من الاختلاف بعد الحكم بإحسانهما في ذلك الاختلاف،

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٧) .

(٢) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د/ يوسف القرضاوي، ص٦٠، ط١ سنة ١٩٨٩م، دار التقوى – الدوحة .

(٣) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، جـ ٤، ص ١٧٥، حديث (٣٤٧٦).

فالاختلاف المُحذَّر منه غير الاختلاف المحسن به منهما، فالمُحذَّر منه هو التباغض والتعادي والتكاذب المؤدي إلى فساد ذات البين وضعف الإسلام وظهور أعدائه على أهله، والمحسن هو عمل كل أحد بما علم، مع عدم المهاداة والمخالفة والطعن عليه .... وعلى ذلك درج السلف الصالح من أهل البيت والصحابة والتابعين " [1]؛ وسوف يتّضح هذا الأمر بصورة أكبر في المطلبين التاليين – بمشيئة الله تعالى .

ثانيًا : طبيعة اللغة :-

القرآن الكريم نصوص قولية لفظية، وجمهرة السنة النبوية المطهّرة كذلك أقوال ونصوص لفظية، وهذه النصوص القرآنية والنبوية يجرى عليها ما يجري على كل نص لغوي عند فهمه وتفسيره، (ذلك أنها جاءت على وفق ما تقتضيه طبيعة اللغة في المفردات والتراكيب، ففيها اللفظ المشترك الذي يحتمل أكثر من معنى، وفيها ما يحتمل الحقيقة والمجاز ؛ فيها ما يدل بالمنطوق، وما يدل بالمفهوم، فيها العام والخاص، والمطلق والمقيد، وفي كل منه ما دلالته قطعية، وما دلالته محتملة)[2]، وفي كل ذلك ما يدعو إلى الاختلاف بين العلماء والأئمة عند تفسيرهم لتلك النصوص .

ثالثاً : العصبية العربية:-

وهي سبب من أسباب الاختلاف والتفرق الذي مزّق الأمة وشتّت شملها، وقد حارب الإسلام العصبية في مواقع عدة ؛ فقال ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾[3] ؛

(١) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، لابن الوزير اليمني، ط٢ سنة ١٩٨٧ م، ص٣٧٦، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) الفرق والمذاهب منذ البدايات، د/ أسعد رستم، ص٧٥، ط٣ سنة ٢٠٠٥م، دار الأوائل بدمشق ؛ الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د/ يوسف القرضاوي، ص٦٢ .

(٣) سورة الحجرات، الآية (١٣).

وقال ﷺ : ﴿ كُلُّكُمْ لِآدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، وَأَكْرَمُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (١).

ولذلك لم تظهر العصبية في عهد النبي ﷺ فقد كان حرْصُ النبي ﷺ على جمع الكلمة وتوحيد الصف أشد ما يكون، وبيّن ﷺ أن مقياس المفاضلة بين الناس لا يخضع لِلَوْنٍ ولا لجنس، وإنما يقاس بالتقوى والعمل الصالح .

(واستمر اختفاء العصبية في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخليفتين – أبي بكر وعمر رضي الله عنهما – ثم ما لبثت أن ظهرت قوية في أواخر عهد الخليفة "عثمان بن عفان ﷺ وكان انبعاثها له أثر في الاختلاف بين " الأمويين" و " الهاشميين" أولاً، ثم بين الخوارج وغيرهم ثانياً) (٢) .

رابعًا : التنازع على الخلافة:-

وهذا أكبر خلاف وقع بين الأمة، وأعظم شرخ صدع بُنْيانها المتماسك، وهو أول خلاف سُلّت من أجله السيوف، وذاق بعض المسلمين بسببه بأس بعض، وتفرّقت من أجله الأمة شيعًا وأحزابًا، كل حزب بما لديهم فرحون .

وقد حدث ذلك بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة، فقد توفى النبي ﷺ دون تعيين من يخلفه في ولاية المسلمين من بعده، وبعد حوار ونقاش لم يدم طويلاً بين المهاجرين والأنصار حُسم الأمر بتولي الصديق ﷺ خلافة المسلمين، (فقد تغلّب على المسلمين إيمانهم القوي في ذلك الوقت، ودوى صوت الحق في وسط تلك الزوبعة، فاستقرت الأمور بينهم، وأقروا على الخلافة أمثلهم وأقواهم إيماناً ؛ وأحياناً كانت رغبة النفوس على الإيمان، كما حدث في منازعة معاوية بن أبي سفيان لعلي بن أبي طالب ﷺ في الخلافة، وقد اشتدت المحن بعد ذلك، فكانت الشيعة بنحلهم، والخوارج بفرقهم، وانقسم المسلمون بعد ذلك إلى فرق وأحزاب).(٣)

خامسًا : البحث في القدر:-

الحديث في القدر والبحث فيه كان كثيرًا ما يثير الخلاف والشقاق، وفي كثير من الأحيان كان مؤديًا إلى الهلاك والضلال، وهذه المشكلة كانت تُثار دائمًا على هذا الشكل : كيف يحاسب الله ﷻ الإنسان على عمل قُدّر عليه أزلاً؟

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ابتداء مسند أبي هريرة، صحيفة همام بن منبه، جـ ٨، ص ٤٠٤، حديث (٨٧٢١).

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية، الشيخ/ محمد أبوزهرة، جـ١، ص١٢.

(٣) تاريخ الجدل، الشيخ / محمد أبوزهرة، ص٧٨.

وعلى أي أساس يكون الجزاء؟..... وبسبب هذه المشكلة نشأت فرق كثيرة، وحتى الفرق التي لم تنشأ بسبب القدر مباشرة، كان للقدر حظ كبير بين مبادئها.

والبحث في القدر لم يكن مشكلة في الإسلام فقط، بل هو من أمهات المشاكل –أيضا– في اليهودية والنصرانية والأديان كلها بصورة عامة [١].

وليست المشكلة في القدر نفسه وإنما في الفهم الخاطئ من الناس لقدر الله في خلقه، ولأن البحث فيه يؤدي إلى اختلاف الناس وتفرقهم، فقد نهى النبي ﷺ عن الخوض فيه، ومما يؤيد ذلك ما رواه الترمذي بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي القَدَرِ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّ وَجْهُهُ، حَتَّى كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْنَتَيْهِ الرُّمَّانُ، فَقَالَ : ﴿ أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ أَمْ بِهَذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ ؟ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الأَمْرِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَتَنَازَعُوا فِيهِ ﴾[٢] .

سادسًا : عالمية الإسلام :–

الإسلام لم ينزل لأمة دون أمة، ولا لقوم دون قوم، وإنما نزل شاملاً للناس كافة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولا يخفى أن للناس منازع مختلفة، ومواريث متعددة، وثقافات متنوعة، لها جذور عميقة تحركهم في خفاء.

كما أن رسالة النبي محمد ﷺ قد نزلت خاتمة للرسالات فلا رسالة بعدها تنسخها ؛ ولذا فإن عموم الرسالة كان سبباً في كثرة الخلاف بين أتباعها ؛ وقد فتح المسلمون كثيرًا من البلاد، ودخل في الإسلام كثير من أهل هذه البلاد، وكان لأولئك وهؤلاء أديان قائمة، وفلسفات سابقة، فمنهم من أخلص في إسلامه، ومنهم من أبطن الكفر وأظهر الإسلام، وهؤلاء قد أظهروا الإسلام وقلوبهم تفيض حقداً وبغضاً للإسلام والمسلمين، وما دخلوا إلا للكيد له وتدميره من داخله، فتظاهروا بالصلاح والتقوى حتى وثق فيهم العامة، واطمأن إليهم الخاصة، فبدأوا ينشرون الشُبَه التي تشكك المسلمون في عقيدتهم، ويبثون الأفكار المضلة للعقول التي تذهب بصفاء العقيدة ونقائها [٣].

---

(١) تاريخ الفرق الإسلامية، د/ محمود مزروعة، ص٥١ .

(٢) سنن الترمذي، كتاب أبواب القدر، باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر، جـ ٤، ص ٤٤٣، حديث (٢١٣٣) .

(٣) تاريخ الفرق الإسلامية، د/ محمود مزروعة، ص٤٣ .

سابعًا : ترجمة الكتب الفلسفية:-

كان للفلسفة دور كبير فيما حدث من خلاف بين المسلمين، فبعد أن تُرجمت كتبها إلى العربية أحدثت أثرًا كبيرًا في الفكر الإسلامي، فظهر بين علماء المسلمين مَن جارَى فلاسفة اليونان ونزع منزعهم وأخذ بطريقتهم، ومنهم من خاض في مسائل ليس في استطاعة العقل البشري أن يصل فيها إلى رأي ثابت أو حقيقة مقررة، مثل قدرة العبد وإثبات صفات الله تعالى ونفيها، كما ظهر بين علماء المسلمين من نزع منزع السوفسطائية في الشك)[1]، ومنهم من تكلم في المادة، وما وراء الطبيعة، وتكلم في خالق الكون بما تكلم به فلاسفة اليونان وقال بالعقول العشرة ؛ فأضاف ذلك إلى أسباب الاختلاف أسبابا أقوى وأشد خطرًا.

هذه هي أهم الأسباب التي أدّت إلى الاختلاف بين الناس عامة، وبين المسلمين خاصة، بعد أن جمعهم النبي ﷺ على كلمة واحدة، ووحَّد بين صفوفهم المتنافرة .

****

(١) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، محمد العبده – طارق عبدالحليم، ص١١٢، ط ٢ سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، دار الأرقم بالكويت .

المطلب الثاني

رحـمة الاختــلاف

لحق الرسول ﷺ بربه تاركًا بينهم كتاب الله وسنته ﷺ ولكنهم لم يلبثوا حتى دبّ الخلاف بينهم، ولم يلبث هذا الخلاف حتى خرج عن حدوده المشروعة، وأُطُرِه المحدودة، وتحوّل إلى خصومة وعداء، حين صاحَبَتْه العصبية والأهواء، وداخلَتْه السياسة والأغراض، فتوزع المسلمون لذلك شيعًا وأحزابًا .

وهذا الخلاف الذي حدث بين المسلمين، وتفرّقت بسببه الأمة شيعًا وفرقًا هو مِنْ غير شكٍ مخالفٌ لدعوة الإسلام، وتقع تبعته على المسلمين الذين خالفوا أمر الإسلام، وتنكّبوا دعوة القرآن، حين تشيّعوا وتحزّبوا وتفرّقوا .

وهذا الاختلاف رغم كونه سنة من سنن الله في خلقه، اقتضتها الإرادة الإلهية للابتلاء والاختبار، فهو كذلك رحمة من الله بالأمة، وتوسعة عليها، وقد روى ذلك في حديث اشتهر على الألسنة، لا يعرف له سند وإن كان صحيح المعنى، وهو ما ذكره السيوطي في الجامع الصغير، أن النبي ﷺ قال : ﴿ اخْتِلافُ أمَّتِي رَحْمَةٌ ﴾ (١).

ويؤيد معنى هذا الحديث ما رواه " الدارقطني" وحسّنه " النووي" في الأربعين أن رسول الله ﷺ قال:﴿ إن الله تعالى حد حدودًا فلا تعتدوها، وفرض

---

(١) الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، جـ١، ص٥٤، تحقيق : يوسف النبهاني، ط١ سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م، دار الفكر- بيروت، لبنان .

قال العلامة المناوي في تخريجه لهذا الحديث : " قال السبكي وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع "، فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبدالرؤوف ابن تاج العارفين بن علي زين العابدين، جـ١، ص٢٠٩، ط١ سنة ١٣٥٦هـ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر ؛ قال "السيوطي" ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا، وأسنده البيهقي في المدخل، وكذلك الديلمي في مسند الفردوس، كلاهما من حديث ابن عباس مرفوعاً، بلفظ : " اختلاف أصحابي رحمة"، واختلاف الصحابة في حكم اختلاف الأمة .

فرائض فلا تضيعوها، وحرّم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء،رحمة بكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها ﴾[1].

والأشياء المسكوت عنها تكون عادة من أسباب الاختلاف، لأنها تكون منطقة فراغ تشريعي، يحاول كل فقيه أن يملأها وفقًا لأصوله، واتجاه مدرسته، فأحدهما يتجه نحو القياس، وثانٍ إلى الاستحسان، وثالثٌ إلى العرف ... وهكذا؛ والحديث السابق يشير إلى أن سكوت النصِّ عن حكم معين في هذه المنطقة كان مقصودًا، فلا يضل ربي ولا ينسى، والحكمة من ذلك – وهو ﷻ أعلى وأعلم – هو الرحمة والتيسير على الأمة .

ويعضّد الحديث السابق ما رواه أبوالدرداء ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال:﴿ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ الْعَافِيَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ نَسِيًّا ﴾ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ:﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾ ﴾[2] [3].

فالعفو – في الحديث السابق – في معنى الرحمة، وكلها معان تدل على قصد التوسعة والتيسير على هذه الأمة، **وذلك يتمثل في أمرين:**

الأول : السكوت عن بعض الأحكام، وترك ذلك لعقول علماء الإسلام لتجتهد في فهمها في ضوء المنصوص على حكمه .

الثاني : صياغة ما نصّ عليه من الأحكام صياغة مرنة، تتسع لتعدد الأفهام، وتنوع الآراء والاجتهادات.

ولهذا فقد اجتهد الصحابة ﷺ واختلفوا في أمور جزئية وفرعية كثيرة، ولم يضيقوا ذرعا بذلك ؛ بل نجد أن الخليفة "عمر بن عبدالعزيز" ﷺ يرى أن في

---

(١) الأربعون النووية، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ص٩٤، الحديث الثلاثون، ط١ سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م، دار المنهاج – لبنان، بيروت.

(٢) سورة مريم، من الآية (٦٤) .

(٣) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة مريم، حديث (٣٤١٩)، جـ٢، ص٤٠٦، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال : رواه البزار والطبراني في الكبير، وإسناده حسن ورجاله موثقون ؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، جـ١، ص١٧١، حديث : (٧٩٤)، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط١ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، مكتبة القدسي بالقاهرة .

اختلاف أصحاب النبي ﷺ سعة ورحمة، فيقول: (ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا، لأنهم لو لم يختلفوا لم يكن لنا رخصة) [١] .

ومعنى هذا أن الصحابة ﷺ باختلافهم أتاحوا لنا فرصة الاختيار من أقوالهم واجتهاداتهم في القضايا الخلافية، وما جرح ذلك ما بينهم من حب ومودة.

وروى " ابن عبدالبر النمري" بسنده إلى يحيى بن سعيد قال : ﴿ مَا بَرِحَ الْمُسْتَفْتُونَ يُسْتَفْتَوْنَ فَيُحِلُّ هَذَا وَيُحَرِّمُ هَذَا فَلَا يَرَى الْمُحَرِّمُ أَنَّ الْمُحَلِّلَ هَلَكَ لِتَحْلِيلِهِ وَلَا يَرَى الْمُحَلِّلُ أَنَّ الْمُحَرِّمَ هَلَكَ لِتَحْرِيمِهِ ﴾ [٢].

وذلك أن الاجتهاد مشروع، واختلاف الرأي لازم، والشرع لم يحرم من اجتهد فأخطأ من الأجر، وكلٌ يعمل بما ترجع له، وهذا هو معنى الرحمة والتوسعة هنا، وليس معناه أن جميع الآراء – وإن تناقضت صواب، ولكن الجميع محمودون مأجورون بمشيئة الله تعالى، كما قال ﷻ : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [٣].

وقد استقر هذا المعنى – أن الاختلاف رحمة وتوسعة على الأمة – عند المتقدمين والمتأخرين ؛ فالإمام الخطابي ذكر حديث : ﴿ اخْتِلافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ ﴾ مستطردًا ثم قال: "وقد اعترض على هذا الحديث رجلان، أحدهما : ماجن، والآخر : ملحد، وقالا جميعًا : لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابًا، ثم ردّ كلا منهما " [٤].

ويقول الإمام "الشاطبي" بعد أن ذكر اختلاف أهل الملل السابقة، واتفاق أهل الحق من أمة الإسلام : " ثم إن هؤلاء المتفقين قد يعرض لهم الاختلاف بحسب القصد الثاني، لا بالقصد الأول، فإن الله تعالى حكم بحكمته أن تكون

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد بن عبدالرؤوف زين العابدين، جـ١، ص٢٠٩/ جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي، جـ٢، ص٨٩٨، تحقيق: أبوالأشبال الزهيري، ط١، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، دار ابن الجوزي بالسعودية .

(٢) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبدالبر النمري، جـ٢، ص٩٠٢.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٧٩).

(٤) كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، جـ١، ص٧٥.

فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالا للظنون، وقد ثبت عند النظار أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظنيات عريقة في إمكان الاختلاف فيها، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف.

وقد نقل المفسرون عن الحسن أنه قال عند تفسيره لقول الله ﷻ : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [1] : أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافا يضرهم، وذلك لأنه في مسائل الاجتهاد التي لا نص فيها يقطع العذر، بل لهم فيه أعظم العذر، ولما علم الشارع أن هذا النوع من الاختلاف واقع، أتى فيه بأصل يرجع إليه، وهو قوله ﷻ : ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾[2] .

فكل اختلاف من هذا القَبيل حكم الله فيه أن يرد إليه ﷻ وذلك برده إلى كتابه ﷻ وإلى رسوله ﷺ إذا كان حيا، وإلى سنته بعد موته، وكذلك فعل العلماء ﷺ [3].

واختلاف أصحاب النبي ﷺ فتح للناس باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه، لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق ؛ لأن مجال الاجتهاد ومجالات الظنون لا تتفق عادة، فيصير أهل الاجتهاد مع تكليفهم باتباع ما غلب على ظنونهم مكلفين باتباع خلافه، وهو نوع من تكليف ما لا يطاق، وذلك من أعظم الضيق، فوسّع الله على الأمة بوجود الاختلاف الفروعي فيهم، فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة، فاختلافهم في الفروع كاتفاقهم فيها [4].

وفي نهاية هذا المطلب لابد من الإشارة إلى أمر غاية في الأهمية، حيث إن بعضًا من الناس يزعمون أن تفرّق الأمة قدر لازم وفرض محتوم، لا محيص عنه، وواقع حي نشاهده بين المسلمين ؛ وكأن محاولات التوفيق بين المسلمين، لجمع كلمتهم، وتوحيد صفوفهم، ومحاولات التقريب بين وجهات نظرهم كلها محاولات بائسة ضائعة ؛ وكأن دعوة الإسلام إلى الأخوة والوحدة، وتحذيره من التنازع والاختلاف والفرقة، هي دعوة إلى ما لا يمكن تحقيقه، ونهى عما لا يمكن تجنبه .

---

(١) سورة هود، الآية : (١١٨-١١٩).

(٢) سورة النساء، من الآية (٥٩).

(٣) الاعتصام، للشاطبي، جـ٢، ص٦٧٤.

(٤) الصحوة الإسلامية، د/ يوسف القرضاوي، ص٧٨ .

وهذا من باب الخطأ، (فتفرق الأمة ليس قدرا لازما، وعلى فرض وقوعه، فإنه لا يعني العموم، بأن يكون في جميع الأمكنة والأزمنة إلى يوم القيامة، بل يمكن أن يحدث، أو يقع ذلك في بعض الأمكنة دون البعض، أو بعض الأزمة دون البعض الآخر، واختصاص هذه الأمة برفع الهلاك والعذاب العام عنها في هذه الدنيا، واستجابة الله لنبيه في ذلك، وعدم استجابته في غيره(١)، لا يعني وقوع هذا الغير حتما، وإنما يعني ترك ذلك لسنة الابتلاء والاختبار في هذا الغير، وشأن الأمة فيه شأن غيرها من الأمم، تجري عليها سنن الله ﷻ كما تجري على غيرها من الأمم، فإن هي استجابت لأمر الله ﷻ في دعوته إلى الأخوة والوحدة، وتوثَّقت علائق الأفراد والمجتمعات فيها بوشائج الرحمة التي تصل بينهم – وهي الدين والعقيدة – وتباعدت عن كل ما من شأنه أن يفرق جمعها، وأن يوغر صدور بعضها على بعض، توثّقت يومئذ وحدتها، وتحققت أخوتها.

وإن استجابت لأهوائها، وأغراضها، ونزعات أعدائها، تفرّقت وتمزّقت، وأضحت شيعًا وأحزابًا وأممًا) (٢).

وهذه هي سنة الله في خلقه وكونه، ولهذا فقد جاءت دعوة الإسلام إلى الأخوة والوحدة في كثير من المواطن.

****

(١) من ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده – وغيره – عن خباب بن الأرت قال : وافيت رسول الله ﷺ في ليلة صلاها كلها، حتى كان مع الفجر، فسلم رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله قد صليت الليلة صلاة ما رأيتك صليت مثلها ! فقال ﷺ : " أجل إنها صلاة رغب ورهب، سألت ربي ﷻ فيها ثلاث خصال، فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألت ربي ﷻ أن لا يهلكنا بما أهلك به الأمم قبلنا، فأعطانيها، وسألت ربي ﷻ أن لا يظهر علينا عدوا من غيرنا فأعطانيها، وسألت ربي ﷻ أن لا يلبسنا شيعا فمنعنيها " ؛ السنن الصغرى، للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢ سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب إحياء الليل، جـ ٣، ص ٢١٦، حديث(١٦٨٣) .

(٢) قضية التكفير والحكم على المسلمين بين التطرف والاعتدال، د/ عبد الرحمن المراكبي، ص٢٠٤ .

المطلب الثالث

بين الافتراق المذموم والاختلاف المشروع

جاء الإسلام في أصوله الأولى، وركائزه الثابتة في نصوص محكمة لا تقبل صرفًا ولا تأويلاً، ولا جدلاً ولا مراءً، وقد حذّر الإسلام من الخروج عليها، أو التأويل لها، أو الجدل والاختلاف حولها، ولو شاء الله أن ينزل كتبه، ويجعل كلام أنبيائه وورثة رسله لا يحتاج إلى تفسير لفَعَل ﷻ، ولكننا لم نر شيئا من الدين والدنيا دُفِع إلينا على الكفاية، ولو كان الأمر كذلك لسقطت البلوى والمحنة، وذهبت المسابقة والمنافسة، ولم يكن تفاضل، وليس على هذا بنى الله الدنيا .

" ولو شاء الله ﷻ لجعل الدين كله وجهًا واحدًا لا اختلاف عليه، ولا اجتهاد فيه، ولكنه ﷻ برحمته ترك الباب واسعًا للناس – في غير هذه الأصول– ليرفع عنهم الضيق والحرج والعنت، وليحفّز عقولهم إلى البحث فيها، والاجتهاد حولها، وليحقق بذلك صلاحية هذا الدين وموافقته لكل طور من أطوار البشرية بما يحقق مصالح الناس، ويوافق أطوار حياتهم، ومقتضيات أحوالهم"(١).

وإذا نظرنا اليوم في واقعنا المعاصر لساعَدَنا ما نجده لدى كثير من الناس من استبداد فكري وديني، وعصبيات مقيتة أثمرت ثمرات نكدة من الخلاف والفرقة بين المسلمين، ولأدركنا أن الخلاف بين المسلمين قد جاء معظمه من المسلمين أنفسهم، وأن تبعته تعود عليهم أكثر مما تعود إلى غيرهم، وأنه كان نتيجة حتمية لما تقدم من العوامل والأسباب .

ومهما كانت أسباب الخلاف فإن أحدًا لا يستطيع أن يُرجع ذلك إلى الدين نفسه وفيه الدعوة الصريحة إلى عدم التفرق والاختلاف، وإنما يرجع في حقيقته إلى المسلمين أنفسهم .

والاختلاف الحاصل بين المسلمين قد يكون مشروعا إذا كان حول بعض المسائل الاجتهادية، أو في الفروع دون الأصول، فإن الاختلاف في ذلك سعة ورحمة، ولا ضيْر فيه .

---

(١) قضية التكفير والحكم على المسلمين، د/ عبد الرحمن المراكبي، ص١٣.

أما إذا كان الخلاف مصحوبًا بالعصبية، أو مدخولا بالأهواء، والمآرب، والمصالح، أو مقرونًا بالاستبداد الفكري أو الديني، فإن ذلك يؤدي إلى الافتراق، وقد نهى الإسلام عن كل ما من شأنه أن يوصل إليه، ويؤدي إلى تفريق كلمة المسلمين، وتشتيت صفوفهم، وتمزيق وحدتهم، وتنازع طوائفهم، فحذّر الشرع من هذا الاختلاف أشد التحذير، فقال ﷻ : ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾(١) .

وفي هذا السياق نفسه يحذر ربنا ﷻ من التفرّق كما تفرّق الذين من قبلنا حتى لا يصيبنا ما أصابهم، فقال ﷻ : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾(٢).

وفي موطنٍ آخر يقول ﷻ : ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ (٣).

ويذم ﷻ أهل الكتاب الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا وأحزابًا، فيقول ﷻ : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (٤).

كما ذم الله ﷻ الاختلاف الذي يكون سببه البغي وإتباع الهوى، وهو ما كان من أهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم الذين دفعهم حب الدنيا وما فيها وحب أنفسهم إلى التفرق رغم قيام الحجة ووضوح المحجة، فقال ﷻ: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ

(١) سورة آل عمران، من الآية (١٠٣).
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٠٥) .
(٣) سورة الأنفال، الآية (٤٦) .
(٤) سورة الروم، الآيات (٣٠ :٣٢) .

فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢١٣﴾ ﴾ [1] ؛ وقال ﷻ : ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيۡنَٰهُم بَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِۖ فَمَا ٱخۡتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [2] .

وعلى ذلك فالاختلاف غير المشروع والذي ذمّه الشارع ونهى عنه وحذّر منه هو :

أولا : الاختلاف الذي يؤدي إلى التفرق في الدين، أو التعادي والتخاصم بين المسلمين، وهو الذي من شأنه أن يجعل الأمة شيعاً وأحزاباً .

ثانيا : الاختلاف الذي يثيره البغي والهوى .

ثالثا : الاختلاف المقرون بالعصبية، سواء أكان في الأصول أم في الفروع .

أما **النوع الآخر من نوعي الاختلاف** فهو الاختلاف المشروع، وأقصد به الاختلاف الفقهي في غير ما جاء به نَصّ من الكتاب والسنة، فهذا اختلاف مشروع، كانت له أسباب شرعية وعلمية اقتضته، " إذ نشأ عن دراسة عميقة لمعاني الكتاب والسنة، وما يستنبط منهما من أقيسة، ولم يكن افتراقًا بل كان خلافًا في النظر، وكان كل فقيه يستعين بأحسن ما وصل إليه الفقيه الآخر، ويوافقه أو يخالفه " [3] .

ولله ﷻ حِكَمَه البالغة في ذلك، منها: الرحمة بعباده، وتوسيع استنباط الأحكام من النصوص، ثم هي بعد ذلك نعمة وثروة فقهية تشريعية تجعل الأمة الإسلامية في سعة من أمر دينها وشريعتها، فلا تنحصر في تطبيق شرعي واحد حصرًا لا مناص لها منه إلى غيره، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء في وقتٍ ما، أو في أمرٍ ما، وجدت في المذهب الآخر سعة ورفقًا ويسرًا،

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٢١٣) .

(٢) سورة الجاثية، الآيات (١٦ :١٧) .

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية، الشيخ / محمد أبو زهرة، جـ١، ص١١.

سواء أكان ذلك في شئون العبادة أم في المعاملات أم في غيرها على ضوء الأدلة الشرعية .

" وهذا النوع من الاختلاف ليس نقيصة ولا تناقضًا في ديننا ؛ لأن النصوص الأصلية كثيرًا ما تحتمل أكثر من معنى واحد، كما أن النص لا يمكن أن يستوعب جميع الوقائع المحتملة، فالنصوص محدودة بينما الوقائع غير محدودة، فلابد من القياس والنظر إلى علل الأحكام وغرض الشارع والمقاصد العامة للشريعة، وتحكيمها في الوقائع والنوازل المستجدة، وفي هذا تختلف عقول العلماء وترجيحاتهم بين الاحتمالات، فتختلف أحكامهم في الموضوع الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عالم من العلماء يقصد الحق ويبحث عنه، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، ومن هنا تنشأ السعة ويزول الحرج"[١].

ولقد كان الاختلاف موجودًا في عصر الأئمة الكبار : أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل والثوري والأوزاعي وغيرهم، ولم يروا فيه شرًا، ولم يحاول أحد منهم أن يحمل الآخرين على رأيه، أو يتهمهم في علمهم أو دينهم من أجل مخالفتهم له ؛ (بل قيل للإمام أحمد – وكان يرى نقض الوضوء من الرعاف وسيلان الدم الكثير:(هل تصلي خلف من خرج منه الدم ولم يتوضأ ؟ فأجاب مستنكرًا : كيف لا أصلي خلف مالك وسعيد ابن المسيب؟! – وكانا لا يريان النقض بذلك[٢] ؛ والأمثلة والشواهد على ذلك كثيرة .

وإضافة إلى كون الاختلاف ضرورة من ناحية، ورحمة وتوسعة من ناحية أخرى، فإن الاختلاف أثرى الشريعة الإسلامية، حيث إن اختلاف الآراء الاجتهادية يثرى به الفقه، وينمو ويتسع، نظرًا لأن كل رأي يستند إلى أدلة واعتبارات شرعية أفرزتها عقول كبيرة، تجتهد وتستنبط، وتقيس وتستحسن، وتزن وترجّح، وتؤصّل الأصول، وتقعّد القواعد، وتفرع عليها الفروع والمسائل .

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د/ يوسف القرضاوي، ص٨٢.

(٢) حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور، المعروف بـ" الشاه ولي الله الدهلوي"، جـ١، ص٢٧٠، تحقيق: السيد سابق، ط١ سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥ م، دار الجيل – بيروت، لبنان.

وبهذا التعدد المختلف المشارب، المتنوع المسالك، تتسع الثروة الفقهية التشريعية، وتختلف ألوانها، من مدرسة الحديث والأثر، إلى مدرسة الرأي والنظر، إلى مدرسة الوقوف عند ظاهر النصوص، إلى مدرسة الوسطية والاعتدال التي تأخذ من كل مدرسة أفضل ما لديها، متجنبة نقاط الضعف في كل مدرسة حسبما يهديها إليه اجتهادها، غير متحيّزة لهذه أو تلك، ولا لهذا الإمام أو ذاك، ولا لهذا القول أو ذاك .

وفي النهاية يصبح من وراء هذه المدارس والمشارب والمذاهب والأقوال، كنوز لا يُقَدّر قدرها، وثروة لا يعرف قيمتها إلا أهل العلم والبحث ؛ والله تعالى أعلم .

****

المبحث الثالث

نتائـج الفرقـة والاختـلاف

كان الإسلام على عهد رسول الله ﷺ واضح المبادئ، بيِّن المعالم، وكان المسلمون يرجعون إلى رسول الله ﷺ في كل ما يعن لهم من أمور، ويستفتونه فيما يستغلق عليهم فهمه من مبادئ الإسلام، هذا إضافة إلى أن القلوب كانت مفعمة بنور الإيمان، وكان الوحي متصلا بين السماء والأرض فيملأ النفوس بنور اليقين، وظل الأمر كذلك حتى وفاة الرسول ﷺ فأطل الخلاف برأسه بين المسلمين.

وقد كان أوّل اختلاف وقع بين المسلمين بعد وفاة الرسول ﷺ اختلافًا سياسيًا وليس اختلاف على عقائد الدين، وكان ذلك الاختلاف حول الإمامة، إذ أن الرسول ﷺ قد توفي دون أن يُعيّن من يخلفه في إمامة المسلمين، كما أنه لم يوجد نص في القرآن أو في السنة النبوية يدل على تعيين فرد بعينه لتكون الخلافة له دون غيره من المسلمين، مما يدل على أن أمر المسلمين في هذه القضية موكول للأمة تختار من تراه كفؤا من المسلمين ليتولى أمرها .

وهذا الخلاف لم يستمر في حينه طويلا، ولكن على إثره تكونت الفرق، التي بدأت سياسية تنزع منزعًا سياسيًا، وإن كانت طبيعة السياسة الإسلامية ذات صلة بالدين، وهو قوامها ولبها، وعلى ذلك فإن الفرق السياسية التي نشأت في ذلك العصر كانت كل مبادئها تحوم حول الدين، فتقرب منه حينا، وتبتعد عنه أحيانًا .

وقد قام على إثر تلك الفرق السياسية فرق أخرى لا تبحث إلا في الاعتقاد، وكان قوام بحثها أحيانًا مسائل دينية تتعلق بأصل الإيمان، وأحيانًا كان قوام البحث في القدر، وغير ذلك ؛ كل ذلك هو موضوع الحديث في هذا المبحث بمشيئة الله تعالى.

المطلب الأوّل

أوّل اختلاف بين المسلمين

مضمونه وخلفياته

كان أوّل اختلاف وقع بين المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ اختلافا اجتماعيًا سياسيًا محضًا، وليس اختلافًا على عقائد الدين، أو إيمانياته النظرية، وكان ذلك الاختلاف هو اختلافهم حول الإمامة، أي حول من يجب أن يخلف النبي ﷺ في ولاية المسلمين.

وقد انقسمت مواقف الصحابة ﷺ في هذا الأمر إلى ثلاثة مواقف:

الموقف الأول : موقف الأنصار، الذين اجتمعوا عقب وفاة النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة، وأرادوا أن ينصّبوا زعيمهم " سعد بن عبادة " ﷺ زعيم قبيلة الخزرج لخلافة رسول الله ﷺ في ولاية المسلمين، فهم أحق من غيرهم بهذا الأمر لما لهم من فضيلة الإيواء والنصرة، فهم حماة الإسلام ونصراء الرسول ﷺ

الموقف الثاني : موقف المهاجرين، وعلى رأسهم : أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح ﷺ فقد رأوا أن هذا الأمر هو حق المهاجرين، فهم السابقون إلى الإسلام، وعلى أكتافهم انطلقت دعوة الإسلام، وهم أولياء النبي وعشيرته، وبالتالي فهم أحق الناس بتولي الأمر من بعده ﷺ لا ينازعهم في ذلك إلا ظالم.

(وقد دار نقاش طويل بين الفريقين، حتى قام أبو بكر ﷺ وخطب في الجمع، معترفًا بفضل الأنصار وجهودهم، مذكرًا بما تميّز به المهاجرون من سبق إلى الإسلام وتحمّل للأذى وصبر على الشدة، منبهًا إلى قول الرسول ﷺ : ﴿ إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لاَ يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ ﴾ (١).

كما أشار إلى تقديم الله ﷻ للمهاجرين على الأنصار في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم

(١) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش، جـ٩، ص٦٢، حديث (٧١٣٩) .

بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾[1] .

ولم تلبث نفوس الأنصار السمحة أن لانت لهذا القول، وكرهوا أن يأخذوا الخلافة أجرا على ما بذلوا وقدّموا في سبيل الله ورسوله، وأذعنوا لبيعة أبي بكر ﷺ حينما اقترح عمر ﷺ ذلك، ثم بايع سائر المسلمين أبا بكر، واستقام له الأمر، وطويت صفحة من صفحات التاريخ على هذا الحدث) [2].

أما **الموقف الثالث** : فقد تمثّل بعليّ بن أبي طالب ﷺ ونفر من بني هاشم، وهم أسرة النبي ﷺ وآل بيته الكرام، الذين لم يحضروا النقاشات التي دارت في سقيفة بني ساعدة، ليفاجَؤوا بأن الأمر قد انتهى دون مشورتهم، وأن البيعة قد تمت لأبي بكر ﷺ فاعترضوا على ذلك – طبقًا لما تورده بعض المصادر– انطلاقًا من نفس مبدأ القرابة والعشيرة الذي احتجّ به المهاجرون والأنصار، فبنوا هاشم هم عصبة النبي وأسرته، وأقرب الناس إليه، وإذا كان المهاجرون أحق بالأمر لسابقتهم في الإسلام وحملهم للدعوة منذ بدايتها، فإن عليّا بن أبي طالب أولى الناس بالأمر، لما له من فضل وصفات فاق بهما عن كل من عداه.

والذي تطمئن إليه النفس، ويؤكده الثقات من المؤرخين بالأسانيد الصحيحة، مبايعة سيدنا عليّ بن أبي طالب لأبي بكر الصديق مع المبايعين له قبل دفن النبي ﷺ [3]، وأنه لما أتاه خبر جلوس الصديق للبيعة خرج في قميص

---

(١) سورة التوبة، الآية (١٠٠) .

(٢) البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، جـ٥، ص٢٦٥، تحقيق: علي شيري، ط ١ سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م، دار إحياء التراث العربي– بيروت / العواصم من القواسم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي، ص٣٢، تقديم وتعليق : محب الدين الخطيب، ط١ سنة ١٤١٩هـ، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية .

(٣) البداية والنهاية، ابن كثير، جـ٥، ص٢٧٠ / تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ص١٣٥، ١٣٦، تحقيق: حمدي الدمرداش، ط١ سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م، مكتبة نزار ومصطفى الباز.

ما عليه إزار ولا رداء عَجِلا، كراهية أن يبطئ عنه، فبايعه، ثم أرسل يحضر ثوبه وجلس معه، ولم يتأخر عن بيعته .

ومما يدل – أيضًا – على أن عليّا بايع أبا بكر منذ البداية، ورضي بخلافته، ما رواه الطبري من أن أبا سفيان بن حرب جاء إلى عليّ بن أبي طالب عقب تولية أبا بكر الخلافة، وقال له : " ما بال هذا الأمر – يريد الخلافة – في أقل حيّ من قريش، والله إن شئت لأملأنها عليه خيلاً ورجالاً، فقال له عليّ : " يا أبا سفيان : طالما عاديت الإسلام وأهله فلم تضرهم شيئا، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلا " (١).

وهذا الخلاف – رغم أهميته – لم يستمر في حينه طويلاً، بل سرعان ما تم تجاوزه بانقياد الجميع لمبايعة أبي بكر.

وهكذا تم تجاوز هذا الخلاف السياسي، وبقى المسلمون مجتمعًا واحدًا متماسكًا – رغم اختلافهم في الرأي السياسي– ولم يؤد ذلك الخلاف – في حينه – لا لانشقاق، ولا لنزاع، ولا لتفرق، ولا لظهور فرق أو مذاهب، بل بقى المسلمون فرقة واحدة، وأمة واحدة .

ورغم تجاوز هذا الخلاف من الناحية العملية إلا أنه بقى في الصدور والأذهان ؛ حيث تنقل بعض المصادر التاريخية ما يفيد أن نفرًا من أصحاب سيدنا عليّ بن أبي طالب ﷺ ظلوا على عقيدتهم في أن عليّا بن أبي طالب كان الأولى والأحق بالخلافة، رغم بيعته لأبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، كما بقيت في صدورهم حرقة وامتعاض مما اعتبروه استيلاء من الآخرين على ما كانوا يعتقدون أنه حقهم المسلّم الذي لا ينازعهم فيه أحد.

ولقد ذكرت ذلك كله ليصبح القارئ على علم بالصورة الكاملة للأرضية والبذرة التي أنتجت فيما بعد ذلك الانقسام الكبير الذي حدث بين صفوف المسلمين وفرّق وحدتهم .

"ومما يؤكد أن هذا الخلاف بدأ في أول أمره سياسيًا محضًا، ولم يكن دينيًا بالمعنى الدقيق للكلمة، أن أحدًا من الفُرَقاء لم يدّع – في بادئ الأمر– أن موقفه بشأن الخلافة هذا هو الدين الصحيح، أو أنه أمر الله القاطع الذي تفرضه

(١) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، جـ٣، ص٢٠٧، ط ٢ سنة ١٣٨٧ هـ، دار التراث – بيروت.

النصوص القرآنية الصريحة أو الأوامر النبوية القاطعة، وما عداه هو الكفر والانحراف عن تعاليم الإسلام، بل كانت مواقفهم المتباينة في شأن الخلافة مستندة إلى الرأي والنظر، حيث استندوا في رأيهم حول من هو الأولى بالخلافة وولاية أمر المسلمين – كما تدل استدلالاتهم واحتجاجاتهم – إلى أنه الشخص الذي تتوفر فيه أكثر من غيره الصفات التالية :-

أولا : قربه من النبي ﷺ أو من قبيلة قريش، **ثانيا** : سابقته في الإسلام وبلاؤه فيه، **ثالثا:** إمكانية خضوع مختلف القبائل العربية له ولقبيلته " [1].

فحتى أتباع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه لم يكن اعتراضهم على أصل مبدأ الشورى والبيعة كطريق لاختيار وتنصيب الحاكم الشرعي، بل كان اعتراضهم منصبًا فيما رأوه من سوء تطبيق لهذا المبدأ، فلا أهل الشورى كانوا جميعا حاضرين، ولا الشورى أدّت في نظرهم إلى انتخاب صاحب الاستحقاق الشرعي لخلافة النبي ﷺ وأحق الناس بميراثه، وهو الإمام عليّ، فهو الشخص الوحيد – في نظرهم– الذي يمتلك كل الصفات المذكورة سابقا، وهي الصفات المطلوبة في القائد، أو على الأقل السببين الأولين من هذه الصفات .

وسوف يتضح – بمشيئة الله تعالى – في المطلبين التاليين أثر هذا الاعتقاد في ظهور الفرق والمذاهب فيما بعد .

****

(١) الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات، سعد رستم، ص٢٦.

المطلب الثاني

الفرق السياســـــة

سكنت جميع الخلافات أثناء حكم أبي بكر وعمر وأكثر خلافة عثمان ﷺ لأن السياسة التي اتبعها أولئك الخلفاء الراشدون لم تدع فرصة لظهور الخلافات أو الفتن، كما أن المسلمين كانوا مشغولين في هذه الفترة بالجهاد في سبيل الله، وفتح البلاد والممالك تمهيدا لحمل الدعوة الإسلامية إلى مختلف أصقاع المعمورة، لذلك لم ترد خلال هذه الفترة إشارة إلى أي جدال حول الخلافة أو إمارة المسلمين.

وقد ظهرت الفتن بعد السنين الست الأولى من عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ قوية عنيفة أدّت في النهاية إلى مقتله .

ويصوّر لنا الإمام الأشعري مجرى الأحداث آنذاك وما انتهت إليه، فيقول : " وكان الاختلاف بعد الرسول ﷺ في الإمامة، ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر وعمر ﷺ إلى أن تولى عثمان ﷺ وأنكر قوم عليه في آخر أيامه فِعَالاً كانوا فيما نقموا عليه من ذلك مخطئين، وعن سنن المحجة خارجين، فصار ما أنكروه عليه اختلافًا إلى اليوم، ثم قتل ﷺ وكانوا في قتله مختلفين، فأما أهل السنة والاستقامة فإنهم قالوا: كان ﷺ مصيبا في أفعاله قتله قاتلوه ظلمًا وعدوانًا، وقال قائلون خلاف ذلك، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم "[1] .

وقد كانت الفتنة التي أدّت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان ﷺ وما صاحبها من أحداث، وما أعقبها من اضطرابات، موضوعًا خاض فيه كثير من المؤرخين وعلماء الفرق والأديان، حاول كل منهم أن يستكشف الأسباب التي أدّت إلى الفتنة، وخاض بعض المؤرخين في الحكم على من عاصروا هذه الفتنة من الصحابة والتابعين، وتوقف آخرون عن إصدار أحكام على هذا أو ذاك.

ولعل من أسباب اضطراب المؤرخين المعاصرين حول أحداث الفتنة هو أنهم اعتمدوا في استقاء أحداث الفتنة على بعض كتب التاريخ، ككتاب تاريخ الطبري، دون أن يأخذوا في الاعتبار أن الطبري وغيره من المؤرخين أوردوا في

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، جـ١، ص٢٢، تحقيق : نعيم زرزور، ط ١ سنة ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت.

كتبهم هذه – إلى جانب الروايات الصحيحة – العديد من الروايات الموضوعة والمكذوبة والواهية، ولأنهم أوردوا في كتبهم كل ما سمعوه وتركوا لِمن يأخذ عنهم أن يميّز، عن طريق السند، بين المكذوب والصحيح، والثقة والضعيف ؛ وقد بيّن الطبري في مقدمة تاريخه هذا الأمر فقال : " وليعلم الناظر في كتابنا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه، مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها دون ما أدرك بحجج العقول وأستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه ..... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضيين، مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا من الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قِبَلِنا، وإنما أتى من بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدّى إلينا " (١).

وبعيدًا عن الخوض في الأسباب التي أدّت إلى هذه الفتنة، وتناقض آراء العلماء حولها، فقد استغلّت جماعات هذه الظروف، وانتهزها كل من كانت له أطماع في الولاية أو أحقاد شخصية ضد الخليفة أو ضد أحد من ولاته، وإذا ما استعرضنا أسماء أولئك الذين تولوا وزر الفتنة، وقادوا الدهماء فيها، نجد أنهم إما ممن كانت لهم أطماع في الولاية فلم يعطوها، كمالك بن الحارث الأشتر، ومحمد بن أبي حذيفة، قريب عثمان وربيبه، الذي انضم إلى الخارجين حينما رفض الخليفة أن يوليه ولاية لسوء خلقه وفساد دينه وعدم كفاءته، أو ممن عُرِف بفساد المعتقد وقلة الدين وإيثار العاجلة على الآجلة) (٢).

وقد وجد أعداء الإسلام الفرصة سانحة أمامهم للانتقام من المسلمين لدولهم الزائلة، ومجدهم الضائع، فجَدَّوا في إثارة الفتنة، ووجدوا في بعض ضعاف النفوس ومرضى القلوب مدخلاً، وقد تولى الوزر الأكبر في هذه الفتنة " عبد الله بن سبأ "، فقد كان يهوديًا من أهل صنعاء، أسلم في خلافة عثمان ﷺ وتنقل في البلاد الإسلامية، فمرّ بالحجاز ثم بالبصرة والكوفة والشام، فاكتشف أمره وأُبعد من هذه الأمصار جميعًا حتى أتى مصر، وقد استمال في هذه البلاد قلوب

(١) تاريخ الطبري، جـ١، ص٧، ٨.

(٢) العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ لأبي بكر بن العربي، ص٨٧/ البداية والنهاية، لابن كثير، جـ٧، ص٢٦٤.

بعض الناقمين على الولاة، وبدأ يبث بينهم بعض العقائد المنحرفة كرجعة الأنبياء والأوصياء، وأن كل نبي له وصيّ، وإن عليّا وصيّ محمد.

وانتقل بعد ذلك إلى الطعن في الخليفة عثمان ﷺ وأنه أخذ الخلافة بغير حق، واستثار بعض من وقعوا تحت تأثيره إلى النهوض، وزيّن لهم الطعن في الولاة والخروج عليهم في صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستطاع أن يكوّن خلايا سرية في تلك الأمصار تجري بينه وبينهم مكاتبات، وبدأوا يحيكون المؤامرات، ويضعون الخطط للثورة والخروج على الخليفة (١).

وهكذا تفاقمت الفتنة وتجمعت عناصرها من الأقاليم والأمصار، وبلغ سيدنا عثمان ﷺ تذمر الناس من ولاته على الأمصار، فكتب إليهم يستدعيهم في موسم الحج للاجتماع بهم، والسماع منهم.

وانتهز دعاة الفتنة فرصة غياب الولاة لمقابلة الخليفة، فحرّضوا الناس على الخروج إلى المدينة المنورة للالتقاء بالخليفة، ودافع الخليفة عن سياسته، لكن دعاة السوء والفتنة لا يريدون إلا إشعال النار التي تأكل وحدة المسلمين وتفرّق شملهم، فاقتحم الثوار دار الخليفة عثمان ﷺ وقتلوه وهو يتلو القرآن في ذي الحجة سنة٣٥هـ .

واضطر سيدنا عليّ بن أبي طالب ﷺ إلى قبول الخلافة، ونصح المطالبين بدم عثمان ﷺ مثل معاوية بن أبي سفيان- والي الشام وقريب عثمان- بالتريّث إلى أن يستقر الأمن، ليحدّد الجُناة، ويُنزل بهم العقاب.

ولم يستجب معاوية بن أبي سفيان لهذا الطلب، وثار على سيدنا عليّ، وهيّج مشاعر المسلمين بأن جاء بقميص عثمان بن عفان مُلوّثًا بدمه، ووضعه على منبر دمشق، فضجّ المسلمون والتفّوا حوله وأخذوا في البكاء.

وعلم "عليّ " بالأمر فاستعد للخروج إلى الشام لملاقاة (معاوية) ومن معه من الخارجين، لكنه علم أن السيدة عائشة رضي الله عنها خرجت من مكة إلى البصرة (*) ومعها "طلحة بن عبيد الله" و"الزبير بن العوام" ﷺ ومعهم جمع

---

(١) الفتنة وواقعة الجمل: رواية سيف بن عمر الضبي الأسدي، جمع وتصنيف: أحمد راتب عرموش، ص٤٨، ٤٩، ط٢ سنة ١٩٧٧م، دار النفائس – بيروت.

*(معلوم أن السيدة عائشة رضي الله عنها ندمت بعد ذلك على خروجها إلى البصرة واشتراكها في الفتنة، كما أن عليّا ﷺ سار بين القتلى بعد انتهاء معركة الجمل وكان يضرب=

من الصحابة يطالبون " عليّا " بالثأر لعثمان ﷺ فاضطر سيدنا عليّ إلى التوجّه إلى البصرة أملاً في إخماد الفتنة سِلْمًا، ولكن قضاء الله نفذ، فكانت موقعة الجمل سنة٣٦هـ ضربة أخرى من أعداء الإسلام للمسلمين (١).

ثم كانت موقعة صفّين سنة ٣٧هـ بين "عليّ" ﷺ وشيعته،وبين "معاوية" ﷺ الذي أصرّ على الخروج على الخليفة "عليّ" ﷺ وكانت مسألة" التحكيم" فاختار أصحاب "عليّ" "أبا موسى الأشعري" نائبًا عن "عليّ"، واختار أهل الشام "عمرو بن العاص" نائبًا عن معاوية ﷺ.

ولا صحة لما يذكره كثير من المؤرخين من أن عمرو بن العاص خدع أبا موسى الأشعري فجعله يخلع عليّا ومعاوية، ثم جاء هو وخلع عليّا، وثبّت معاوية في الخلافة، فليست هذه أخلاق من رباهم النبي ﷺ (٢).

وهل كان" معاوية" خليفة أو خرج من أجل الخلافة حتى يخلعه أو يثبته عمرو بن العاص ؟

وقد نبّه إلى ذلك الإمام ابن كثير والقاضي أبو بكر بن العربي الذي عقّب على هذه الرواية بقوله : " هذا كله كذب صراح، ما جرى منه حرف قط، وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك فتوارثته أهل المجانة " (٣).

=فخذيه بيديه ويقول : " يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيًا منسيًا " ؛ كما أن السيدة عائشة وطلحة والزبير ﷺ اقتنعوا بالمصالحة، وراجعوا موقفهم بعد أن تبين لهم خطؤه، وقد سُر أمير المؤمنين علي لمراجعتهم أنفسهم وموافقتهم على الصلح) الكامل في التاريخ، لابن الأثير، جـ٢، ص٥٩٦، تحقيق: عمر بن عبد السلام تدمرى، ط١ سنة١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، جـ٧، ص٢٧٠ .

(٢) عقيدتنا، د/ محمد ربيع محمد جوهري، جـ١، ص٢٧، طبعة الإدارة العامة للمراكز الثقافية بوزارة الأوقاف المصرية سنة ١٩٩٧م.

(٣) العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، لأبي بكر بن العربي، ص١٧٧/البداية والنهاية، ابن كثير، جـ٧، ص٣١٣.

وإنما اتفق الحكمان على أن يعهدا بأمر خلافة المسلمين إلى من بقي من كبار الصحابة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، ليختاروا من بينهم خليفة، كما حدث من قبل عند اختيار عثمان ﷺ .

ولكن بمجرد أن وافق سيدنا عليّ ﷺ على قبول التحكيم انقسم رجاله فرقتين : فرقة بقيت معه، وهم " الشيعة " الذين يرون أحقيته في الخلافة لقرابته لرسول الله ﷺ ومصاهرته ومؤاخاته له، ولعلمه وفضله .

وفرقة خرجت عليه، وقالوا " لا حكم إلا لله " فقال عليّ قولته المشهورة: " كلمة حق أريد بها باطل " وكفّروا عليّا، والمُحَكِّمِين وكل من رضي بالتحكيم، فسُموا " بالخوارج" (*) لخروجهم على "عليّ " ﷺ، ثم تجمعوا بعد ذلك في قرية" حروراء" فسُموا بـ" الحرورية ".

وكان لأصحاب النفوس المريضة في انقسام معسكر علي ﷺ واشترك الخوارج بشكل أو بآخر في هذا الدور، فكان الخوارج – ولا زالوا– بلاء خطير

* (الشيعة هم أقدم الفرق الإسلامية، وقد ظهروا بمذهبهم السياسي في آخر عصر عثمانﷺ ونما وترعرع في عهد عليّ ﷺ ؛ يقول " أحمد أمين " : " والحق أن التشيّع كان فيما بعد مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزرادشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، فكل هؤلاء كانوا يتخذون من حب آل بيت النبي ﷺ ستارًا يصنعون من ورائه كل ما شاءت أهواؤهم) فجر الإسلام، أحمد أمين، ص ٢٧٦، ط ١٠ سنة ١٩٦٩ م، القاهرة .

(أما الخوارج فقد اقترن ظهورهم بظهور الشيعة، وظهروا في جيش عليّ ﷺ عندما اشتد القتال بين "عليّ" و"معاوية" في صفين، وذاق معاوية حر القتال، وهمّ بالفرار، حتى أسعفته فكرة التحكيم فرفع جيشه المصاحف، ليحتكموا إلى القرآن، ولكن عليّا أصر على القتال حتى يحكم الله بينهما، فخرجت إليه طائفة من جيشه تطلب منه قبول التحكيم، فقبله مضطرًا لا مختارًا، وعندما أراد علي أن يختار عبد الله بن عباس حكما، أجبروه على أن يختار أبا موسى الأشعري، وانتهى أمر التحكيم إلى عزل عليّ وتنصيب معاوية، ومن غريب الأمر أن هذه الطائفة الخارجة التي حملت عليّ على قبول التحكيم وعلى محكم بعينه، جاءت بعد ذلك واعتبرت التحكيم جريمة كبيرة، وكفروه على ذلك، وصار شعارهم :" لا حكم إلا لله"، وأخذوا يقاتلون عليّا بعد أن كانوا يجادلونه، ويقطعون عليه القول) تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ص٦٥.

أصيبت به هذه الأمة، ظهر أثره في كثير من الفرق والجماعات الإسلامية خلال التاريخ.

كما تجنب هذه الفتنة جماعة من الصحابة، وكرهوا الخوض في شأن المتنازعين، وأرجأوا الحكم فيهم إلى الله تعالى، فسموا بـ " المرجئة " (**)، منهم " عبد الله بن عمرو"، و" سعد بن أبي وقاص" و " زيد بن ثابت" و " أسامة بن زيد" ﷺ أجمعين ؛ وقد كان للمرجئة فيما بعد آراء منحرفة في العقيدة .

وبهذا فقد ظهرت في الجماعة الإسلامية فرق ثلاث : " الشيعة " و " الخوارج " و" المرجئة "، والخلاف بين هذه الفرق يدور في أساسه حول مسألة الخلافة والحكم، فهي أشبه بالأحزاب السياسية، وإن كان لها فيما بعد آراء تتصل بالعقيدة .

****

** (الإرجاء يأتي على معنيين : أحدهما : التأخير والإمهال، والثاني إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم " المرجئة" على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل على النية والعقيدة، وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون :" لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة "، وهذه الفرقة ابتدأت سياسية، ولكنها أخذت فيما بعد تخلط بالسياسة أصول الدين) الملل والنحل، للشهرستاني، جـ١، ص١٣٩.

المطلب الثالث

الفرق الاعتقادية

إضافة إلى ما سبق من أمر الفرق السياسية، التي خلطت بين الدين والسياسة، فابتدأت سياسية، ثم تناولت بحوثها ونظرياتها مسائل دينية بحتة، ومنهم من غلبت عليه المسائل الدينية آخر الأمر كالمرجئة.

والحديث في هذا المطلب يتناول الفرق الدينية، أو الاعتقادية، التي نشأت دينية، واستمرت دينية، وما خالطها من البحوث السياسية كان تحت سيطرة الفكرة الدينية، وكان ذلك بالنظر العرضي لا الجوهري.

وأبدأ بما انتهيت عنده في المطلب السابق ؛ فأقول وبالله التوفيق :-

دبّر الخوارج مؤامرة لاغتيال "عليّ " و" معاوية " و "عمرو بن العاص" ﷺ فهم – في زعمهم – سرّ شقاء المسلمين، فقتل " عبد الرحمن بن ملجم " "عليّا " بالسيف في المسجد عند أذان الفجر، وكان ذلك في شهر رمضان سنة ٤٠هـ، ونجا من الاغتيال " معاوية " و"عمرو ابن العاص" ﷺ .

وبايع أهل العراق سيدنا " الحسن بن عليّ بن أبي طالب" ﷺ بالخلافة بعد موت أبيه، لكنه بعد ستة أشهر فوض الأمر إلى " معاوية " توحيدًا لصفوف الأمة وجمعًا لكلمتها، وبذلك تحقّق ما أخبر به النبي ﷺ عندما قال عنه : ﴿ إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ ﴾ (١).

وبتنازل سيدنا " الحسن" عن الخلافة صار " معاوية " إمامًا للمسلمين، وأوّل ملك عليهم، وبذلك انتهت خلافة النبوة، وبدأ الملك، كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ حيث قال ﷺ: ﴿ خلافةُ النُّبوَّة ثلاثونَ سنةَ، ثم يؤتي الله المُلكَ – أو ملكه– من يشاء ﴾ (٢).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي، جـ٩، ص٥٦، حديث(٧١٠٨).

(٢) سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الخلفاء، جـ٤، ص٢١١، حديث(٤٦٤٧).

وقد كان معاوية ﷺ يشعر أن توليه الخلافة ليس محل رضا وارتياح من جميع النفوس في الأمة، لذلك نراه يذيع على المنابر حديثًا نبويًا شريفًا ليثبت في أذهان الناس أن خلافته إنما هي بقضاء الله وقدره، فليس لمسلم أن يعترض؛ فقد روى الإمام البخاري عن ورّاد ابن شعبة أنه قال : كَتَبَ مُعَاوِيَةُ، إِلَى المُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلاَةِ، فَأَمْلَى عَلَيَّ المُغِيرَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ خَلْفَ الصَّلاَةِ : ﴿ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُمَّ لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ ﴾ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدَةُ : أَنَّ وَرَّادًا، أَخْبَرَهُ بِهَذَا ثُمَّ وَفَدْتُ بَعْدُ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَسَمِعْتُهُ : يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ القَوْلِ : اللهم لا مانع، وقد أعطيت معاوية وبني أمية الخلافة، فلا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، وقد منعت الخلافة علي وشيعته فلا معطي لما منعت [1].

هكذا شجّع بنو أمية فكرة " الجبر" تبريرًا لمظالمهم، مما دفع بعض الناس أن يقولوا: إن هذا خطأ، والإنسان حر مختار، ومن هؤلاء " معبد بن عبد الله الجهني" التابعي الذي قام بالرد عليهم، مبينًا أن القدر لا ينفي اختيار الإنسان، مدافعًا عن شرعية التكاليف، حتى بالغ وقال : " لا قدر والأمر أُنُفْ "، وثار علي بني أمية، فقتله الحجّاج صبرًا، حيث حبسه ومنع عنه الطعام والشراب حتى مات سنة ٨٠هـ .

مات "معبد" ولكن بعد أن وضع بذرة مذهب" الاختيار"، وأسّس فرقة " القدرية " أي النافين للقدر، وهم الذين تبرأ منهم" عبد الله بن عمر" ﷺ.

وإذا كان لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه، فإننا نرى أن المغالاة في القول بالاختيار قد دفعت إلى مغالاة في القول بالجبر، فقد قام "الجعد بن درهم" (ت١١٨هـ) و" الجهم بن صفوان" (ت١٢٨هـ) بالرد على القدرية، وتأسيس فرقة " الجبرية" أو" الجهمية" نسبة إلى الجهم بن صفوان .

وبذلك يكون قد ظهر في البيئة الاسلامية خمس فرق: الثلاثة الأولى– الشيعة والخوارج والمرجئة – حول قضية الخلافة ؛ والرابعة والخامسة – القدرية والجبرية – حول قضية الجبر والاختيار.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب القدر، باب لا مانع لما أعطى الله، جـ٨، ص١٢٦، حديث (٦٦١٥).

والتمس أتباع كل فرقة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ما يؤيد مذهبهم، بالحق أو بالباطل، ويدحض مذاهب مخالفيهم.

وكانت الفرق مرتعا خصبًا لمن لا يضمر خيرًا للإسلام، ينشر من خلالها الآراء التي تشوّه صفاء العقيدة الإسلامية، وخاصة بعد أن اتسعت الفتوحات الإسلامية، ودخل في الإسلام من لا يجيد لغة القرآن، ولا يتذوق لسان من أوتى جوامع الكلم [1].

وكان من الموضوعات التي ثار حولها الجدل: " صفات الله تعالى"، فقد وردت آيات قرآنية وأحاديث نبوية ربما أوهم ظاهرها المشابهة بين الله وخلقه في ذاته أو صفاته ﷻ كما وردت آيات وأحاديث أخرى تنزّه الله ﷻ عن ذلك.

فأما أصحاب الإيمان الحق فنزّهوا الله ﷻ عما لا يليق به، وآمنوا بآيات وأحاديث الصفات وأمرّوها كما جاءت ؛ وأما الذين في قلوبهم زيغ فشبهوا الله ﷻ بغيره، وعُرِف أصحاب هذا الاتجاه بـ " المشبهة "، وكان لأعداء الإسلام دورهم في إشاعة هذا الاتجاه بين المسلمين على يد رواة الأعراب وبسطاء الموالي الآخذين من النحل السابقة فجوّزوا على الله ما لا يليق بكماله – تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا .

وكان علماء أهل السنة يجلسون في المساجد يعلمون الناس العقيدة الصحيحة، ويردون على الشبهات التي يثيرها أهل الأهواء، ومن هؤلاء التابعي الجليل الإمام " الحسن البصري" (٢١– ١١٠هـ) الذي نال محبة الناس وتقديرهم، فاحتشد الناس حوله يتعلمون منه ويستفتونه.

وتكلم عنده يومًا بعض دهماء الرواة بأخبار التشبيه والتجسيم، فقال: ردّوا هؤلاء إلى حشا الحلقة – أي طرفها – فسموا بـ " الحشوية " [2].

ودخل عليه رجل أثناء الدرس سائلاً إياه : يا إمام الدين، ظهر في زماننا جماعة يكفّرون مرتكب الكبيرة، وهم الخوارج، وجماعة يرجئون الحكم عليه وهم المرجئة ؛ وقبل أن يجيب " الحسن البصري" إذا بأحد تلاميذه وهو "واصل

---

(١) عقيدتنا، د/ محمد ربيع محمد جوهري، جـ١، ص٢٧، ٢٨.

(٢) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، نعمان بن محمود بن عبدالله أبو البركات خير الدين الألوسي، ص٤٣٤، تقديم : علي السيد صبح المدني، ط١ سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١ م، مطبعة المدني بالقاهرة .

بن عطاء" (٨٠- ١٣١هـ) يجيب قائلاً : " أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق، ولا كافر مطلق، بل هو في منزله بين المنزلتين" أي الإيمان والكفر ؛ واعتزل "واصل" حلقة "الحسن البصري" فسمي هو ومن تبعه بـ " المعتزلة " (١).

وقد أبلى المعتزلة بلاءً حسنًا في الدفاع عن عقائد الإسلام ضد الهجمات الشرسة من أعدائه، ولما وجدوا أعداءهم يتسلحون بسلاح "المنطق" تعلّموه، ليدافعوا به عن الإسلام، ولما تُرجمت "الفلسفة اليونانية" درسوها وخلطوها بعلومهم.

وكسب المعتزلة عقول الخلفاء، ففرضوا الاعتزال على الناس قرابة مائتي سنة، ولكن "المحدِّثين" و "الفقهاء" رفضوا منهج المعتزلة العقلي، وتأويلهم للنصوص الدينية، مما سبّب لهم بعض النكبات والأزمات، كمحنة الإمام " أحمد بن حنبل" (ت٢٤١هـ).

وقد أثار المعتزلة معارك لا معنى لها، كخلق القرآن، وللأسف الشديد فهم أول من استخدم في الإسلام العنف والتعذيب ضد معارضيهم في الفكر، ولم يسبقهم في هذا المجال سوى الخوارج (٢).

ومن أحد مشايخ المعتزلة الكبار: الشيخ " أبو علي الجبائي" (٢٣٥-٣٠٣هـ) (فقد جلس يدرِّس في المسجد عقيدة من عقائدهم، وهي القول بوجوب فعل الصلاح والأصلح على الله تعالى للعبد، فتقدم أحد تلاميذه، وهو الإمام " أبو الحسن الأشعري" (٢٦٠-٣٣٠هـ)، فسأله عن ثلاثة إخوة : مات أحدهم كبيرًا مطيعًا، والثاني كبيرًا عاصيًا، والثالث صغيرًا ؟

فقال الجبائي : الأول يثاب بالجنة، والثاني يعاقب بالنار، والثالث لا يثاب ولا يعاقب .

فقال له الأشعري : فإن قال الثالث : يا رب لم أمتني صغيرًا، وما أبقيتني فأطيعك فأدخل الجنة، ماذا يقول الرب ؟

---

(١) التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفرابيني، ص٦٨.

(٢) تاريخ الفرق الإسلامية، د/ علي مصطفى غرابة، ص١٧،١٨، ط١ سنة ١٩٥٨م، مكتبة صبيح بالأزهر.

قال الجبائي : يقول الرب : إني أعلم أنك لو كبرت عصيت، فتدخل النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرًا .

فقال الأشعري : فإن قال الثاني : لِمَ لَمْ تمتني صغيرًا، فلا أدخل النار، ماذا يقول الرب؟

فبهت الجبائي، وهكذا انهار مذهب المعتزلة أمام الأشعري وأمام الحاضرين، مما جعله يفكر في كل الآراء الاعتزالية التي عاش معها أربعين سنة من عمره) [1].

ويقال: إن الإمام الأشعري رأى رسول الله ﷺ في المنام ثلاث مرات، وطلب منه أن ينصر سنته، فقام بإعادة النظر في الأحاديث النبوية التي أوّلها المعتزلة، كأحاديث شفاعة النبي ﷺ لأمته، وأحاديث رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، فأثبتها، وتوصّل إلى مذهب وسط في دراسة أمور العقيدة، لا يهمل فيه النص، ولا يجري وراء شطحات العقل، فتوسط بين " المشبهة " الذي يأخذون النصوص بلا فهم، وبين " المعتزلة " الذين أطلقوا للعقل العنان في تأويل النصوص أو ردّها، فوحّد بذلك كلمة الأمة .

وتلقّت الأمة الإسلامية طريقة الأشعري في عرض العقيدة بالقبول، فذاع مذهبه، وانتشرت كتبه، وتبعه علماء المسلمين في معظم العالم الإسلامي فصاروا على مذهبه وطريقته.

وقد عاصر الإمام الأشعري في شرق العالم الإسلامي عالم آخر أسّس مذهبا في العقيدة قريبًا في منهجه من مذهب الأشعري، وهو الإمام " أبو منصور الماتريدي" (ت٣٣٢هـ)، الذي أفاد كثيرًا من كتب الإمام أبي حنيفة، وقد دان بمذهبه كثير من المسلمين في شرق العالم الإسلامي.

هذا والله تعالى أعلم

****

(١) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، جـ٣، ص٣٥٦، تحقيق : د/محمود محمد الطناحي- د/عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢ سنة ١٤١٣هـ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

الخاتمة

بعد دراستي وبحثي لموضوع " الافتراق والاختلاف بين الأسباب والنتائج " استطعت الوصول إلى النتائج الآتية :

أولاً : أن الاختلاف والافتراق هو سنة الله في الأمم كلها، ولن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً، فهو كائن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ؛ وهذا الاختلاف في ذاته ليس خطرًا، وخاصة في مسائل الفروع، إنما الخطر في التفرق والتعادي الذي حذّر منه ربنا ﷻ ورسولنا ﷺ .

ثانيًا : أن عوامل الاختلاف بين البشر جذورها قديمة، منها ما يرجع إلى الجوانب النفسية، أو الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو الدينية، أو غيرها ؛ وبالجملة فإن كل عوامل الاختلاف وظهور المشكلات في البيئة الإسلامية كانت طارئة ومستوردة إلى البيئة الإسلامية، وليست وليدتها، وكان القصد منها – ولازال – هو وقوع الفرقة والانشقاق بين المسلمين، وذلك لإضعاف شأنهم وقوتهم وتفريق كلمتهم.

ثالثًا : أن الانحراف عن الصراط المستقيم يبدأ يسيرا هيّنًا ثم لا يلبث أن يتعمق حتى يبعد بالبعض عن الإسلام، الأمر الذي يحتّم ضرورة التمسك بحبل الله المتين، والاعتصام بالسنة النبوية، درءً للزلل والزيغ والضلال.

رابعًا : أن من أخطر المزالق اتباع الهوى وتحميل النصوص ما لا تحتمله تعضيدًا لرأي أو هوى خاص، بدلا من إخضاع الهوى والرأي لميزان الشرع .

خامسًا : إن التفرق وإن كان واقعًا بين المسلمين، فليس ذلك فرضًا لازمًا، ولا قدرًا محتومًا على هذه الأمة دائما، وإلا كانت دعوة الإسلام إلى الأخوة والوحدة عبثًا ؛ كما أن وقوع التفرق بين الأمة في زمان ما، أو في مكان ما، لا يعني عموم الوقوع .

سادسًا : أننا لا نستطيع أن نرفض أحاديث الفرق جملة، وقد بلغت من الحسن والصحة مبلغًا ينأى بها عن رفضها، أو الطعن فيها، لذا فإن الباحث ينهج نهج المنصفين من علماء الأمة تجاه هذه الأحاديث وقد قبلوها القبول الحسن، وأقاموا على أساس منها صروحًا شامخة من مؤلفاتهم عن الفرق الإسلامية، متناولين فيها كل ما يتصل بهذه الفرق من نشأة، ومبادئ، ونقد، وما إلى ذلك.

سابعًا : إن من ينظر في كتب الفرق ويرى كثرتها، قد يُخيّل إليه أن هذه الأمة قد تمزّقت أشلاءً وأحزابًا، وأن الاختلاف بين أفرادها وجماعاتها قد بلغ

الغاية، وهذا بالطبع غير صحيح، بل لا يتفق والواقع الذي عاشته هذه الأمة في بداية عهدها، الأمر الذي يشير إلى أن تلك الاختلافات – مهما عظمت – لم تكن أكثر من آراء لجماعات صغيرة لم تبعد أثرها في أكثر الأحيان دوائر ضيقة ومحدودة ؛ أما المجتمع الإسلامي العريض فقد ظل متماسكًا، وظلت الجماعة المسلمة ملتفة حول كتاب ربها وسنة نبيها، وحملت تلك الجماعة ما تضمنه الكتاب والسنة من مبادئ وقيم وانتشرت بها في أرجاء الأرض، واستطاعت في أقل من قرن من الزمان أن تخرج كثيرًا من الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وأن تقيم حضارة كان لها – ولا يزال – الأثر الكبير في مسار البشرية وتاريخ الإنسانية .

ثامنًا : إن الإسلام دين وحدة، وليس دين تفرقة، ولقد جاء الإسلام فوحّد شتات العرب، وجمع شملهم، وأحالهم من أمة كل شأنها رعي الإبل في الفلوات، وسفك بعضهم دماء بعض على مذابح الشهوات، إلى أمة قوّضت عروش الأكاسرة والقياصرة، وكانت جديرة بوصف ربها لها بأنها خير أمة أخرجت للناس، ولم تكن هذه الخيرية بناءً على التفريق، وإنما بناءً على الاجتماع والتماسك والاتحاد، وإذا كان هذا شأن الإسلام، فليس التفرّق عيبًا فيه ولا نقصًا في تعاليمه، وإنما التفرّق عيب في بعض أتباعه، ونقص يؤخذ على فريق من أشياعه، حيث تركوا تعاليم الإسلام، ورفضوا تلبية نداء ربهم إياهم بالتمسك والاعتصام بحبله المتين.

تاسعًا : أنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، فالمسلمون لا يحتاجون لجمع كلمتهم، وإعادة عزّهم ومجدهم وانتصارهم على جحافل الكفر والشرك والطغيان إلا إلى العودة الصادقة والنية الخالصة، فالأسس التي قام عليه عزّ الإسلام والمسلمين فيما سبق لا تزال كما هي قائمة قوية جديدة عل مرّ الأيام والشهور والسنين، وهي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

هذا والله تعالى أعلى وأعلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين .

الراجي عفو ربه/ رفاعي ممدوح عبدالنبي عرابي

مدرس العقيدة – جامعة الأزهر

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم – كتاب الله تعالى .

١- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد البشاري المقدسي، ط ٣ سنة ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م، مكتبة مدبولي بالقاهرة .

٢- الأربعون النووية، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ط١ سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م، دار المنهاج – لبنان، بيروت.

٣- الاعتصام، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط١ سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م، دار ابن عفان، السعودية.

٤- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين،لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، تحقيق : د/ علي سامي النشار، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، بدون .

٥- إبراء الذمة بتحقيق القول في افتراق الأمة، د/ السيد محمد إبراهيم الحسيني الكتاني، ط ١ سنة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م، دار الصفوة بالقاهرة .

٦- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي ابن الوزير اليمني، ط ٢ سنة ١٩٨٧ م، دار الكتب العلمية – بيروت.

٧- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: علي شيري، ط ١ سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨ م، دار إحياء التراث العربي- بيروت .

٨- تاريخ الجدل، الشيخ/ محمد أبوزهرة، ط١ سنة ١٩٣٤م، دار الفكر العربي بالقاهرة.

٩- تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، ط١ سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م، مكتبة نزار ومصطفى الباز.

١٠- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، ط ٢ سنة ١٣٨٧ هـ، دار التراث – بيروت.

١١- تاريخ الفرق الإسلامية، د/ علي مصطفى غرابة، ط١ سنة ١٩٥٨م، مكتبة صبيح بالأزهر.
١٢- تاريخ الفرق الإسلامية، د/ محمود مزروعة، ط٢ سنة ٢٠٠٣م، مطبعة الشمس بالمنوفية .
١٣- تاريخ المذاهب الإسلامية، الشيخ / محمد أبو زهرة، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، بدون تاريخ .
١٤- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر طاهر ابن محمد الإسفراييني، تحقيق : كمال يوسف الحوت، ط ١ سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، عالم الكتب – لبنان.
١٥- التفكير الفلسفي في الإسلام، د/ عبدالحليم محمود، ط١ سنة ١٩٦٤ م، مكتبة الأنجلو المصرية.
١٦- تلبيس إبليس، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط١ سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١ م، دار الفكر – بيروت – لبنان.
١٧- التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم، لأبي محمد عبدالله البطليوسي، تحقيق : د/ أحمد حسن كحيل – د/ حمزة النشرتي، ط١ سنة ١٩٧٨م، دار الاعتصام بالقاهرة .
١٨- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق : محمد عوض مرعب، ط١ سنة ٢٠٠١ م، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
١٩- ثقافة الاختلاف، د/ محيي الدين عفيفي، مجلة الأزهر، عدد المحرم لسنة ١٤٣٨ هـ = أكتوبر ٢٠١٦ م، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة .
٢٠- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر ابن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: أبوالأشبال الزهيري، ط١، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، دار ابن الجوزي بالسعودية .
٢١- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، نعمان بن محمود بن عبدالله أبو البركات خير الدين الألوسي، تقديم : علي السيد صبح المدني، ط١ سنة ١٤٠١هـ = ١٩٨١ م، مطبعة المدني بالقاهرة .
٢٢- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق : منير البعلبكي، ط ١ سنة ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين – بيروت .
٢٣- حاشية الجرجاني على شرح العقائد العضدية، طبعة دار السعادات بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ .

٢٤- حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور، المعروف بـ" الشاه ولي الله الدهلوي"، تحقيق: السيد سابق، ط١ سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥ م، دار الجيل – بيروت، لبنان.
٢٥- دراسات في الملل والنحل، د/ مبارك حسن حسين إسماعيل، ط ٢ سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م، مكتبة علاء الدين بالمنوفية .
٢٦- دور التقريب بين المذاهب الإسلامية في الوحدة العملية للأمة، د/ محمود حمدي زقزوق، مجلة الأزهر، عدد المحرم لسنة ١٤٣٨ هـ = أكتوبر ٢٠١٦ م، مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة .
٢٧- الذريعة إلى مكارم الشريعة،لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق : د/أبواليزيد أبو زيد العجمي، طبعة دار السلام بالقاهرة سنة ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧ م.
٢٨- رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين، ط٢ سنة ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، دار الفكر – بيروت .
٢٩- رفع الشقاق عن حديث الافتراق، د/ خالد عبدالعال نصر، ط ١ سنة ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢ م، مطبعة الشمس بالمنوفية .
٣٠- الروض الداني = المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق : محمد شكور محمود، ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م، المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان .
٣١- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الألباني، ط٤ سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، المكتب الإسلامي بالقاهرة .
٣٢- السنة، لأبي عبدالله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق : سالم أحمد السلفي، ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت .
٣٣- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية .
٣٤- سنن الترمذي تحقيق : إبراهيم عطوة عوض، ط ٢ سنة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر .
٣٥- السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢ سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب .
٣٦- شرح العقائد العضدية، جلال الدين الدواني، طبعة دار السعادات بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ .

٣٧- الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق: د/ عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ط ٢ سنة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م، دار الوطن – الرياض

٣٨- الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، د/سليمان دنيا، ط١ سنة ١٣١٦هـ، مصر.

٣٩- الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د/ يوسف القرضاوي، ط١ سنة ١٩٨٩م، دار التقوى – الدوحة.

٤٠- صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : محمد زهير، ط١ سنة ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة بدمشق .

٤١- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت .

٤٢- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د/محمود محمد الطناحي- د/عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢ سنة ١٤١٣هـ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

٤٣- عقيدتنا، د/ محمد ربيع محمد جوهري، طبعة الإدارة العامة للمراكز الثقافية بوزارة الأوقاف المصرية سنة ١٩٩٧م .

٤٤- العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، للعلامة صالح بن مهدي المقبلي، ط١ سنة ١٣٢٨هـ، مصر .

٤٥- العواصم من القواسم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي، تقديم وتعليق : محب الدين الخطيب، ط١ سنة ١٤١٩هـ، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

٤٦- العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير محمد بن إبراهيم ابن علي بن المرتضى ابن المفضل الحسني القاسمي اليمني، تحقيق وتعليق : شعيب الأرناؤوط، ط٣ سنة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٧- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة محمد أشرف بن علي بن حيدر آبادي، مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية، ط ٢ سنة ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٤٨- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق : يوسف النبهاني، ط١ سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م، دار الفكر- بيروت، لبنان .
٤٩- الفتنة وواقعة الجمل: رواية سيف بن عمر الضبي الأسدي، جمع وتصنيف: أحمد راتب عرموش، ط٢ سنة ١٩٧٧م، دار النفائس – بيروت.
٥٠- فجر الإسلام، أحمد أمين، ط ١٠ سنة ١٩٦٩ م، القاهرة .

٥١- الفرق بين الفرق، لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١ بدون، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده – مصر.
٥٢- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر محمد البغدادي، تحقيق : محمد عثمان الخشت، طبعة مكتبة ابن سينا بالقاهرة، بدون .
٥٣- الفرق والمذاهب منذ البدايات، د/ أسعد رستم، ط٣ سنة ٢٠٠٥م، دار الأوائل بدمشق.
٥٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق : د/ محمد إبراهيم نصر – د / عبدالرحمن عميرة، ط٢ سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م، دار الجبل – بيروت .
٥٥- الفلسفة الحديثة في الميزان وتأسيس القواعد من القرآن، د/ محمد فتح الله بدران، ط٢ سنة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م، مطبعة مخيمر .
٥٦- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للإمام أبي حامد الغزالي، تحقيق : محمود بيجو، ط١ سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م، دمشق .
٥٧- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبدالرؤوف ابن تاج العارفين ابن علي زين العابدين، ط١ سنة ١٣٥٦هـ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر .
٥٨- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط ٨ سنة ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة – بيروت .
٥٩- قضية التكفير والحكم على المسلمين بين التطرف والاعتدال، د/ عبد الرحمن محمد المراكبي، طبعة مطبعة الشمس بالمنوفية، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

٦٠- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عمر بن عبد السلام تدمرى، ط١ سنة١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان

٦١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبدالهادي العجلوني، تحقيق : عبدالحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط١ سنة ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠م، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

٦٢- الكليات- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفوي، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، بدون

٦٣- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط ٣ سنة ١٤١٤ هـ، دار صادر– بيروت .

٦٤- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند، ط ٢ سنة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت .

٦٥- اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق : صلاح محمد عويضة، ط ١ سنة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م، دار الكتب العلمية – بيروت .

٦٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط١ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، مكتبة القدسي بالقاهرة .

٦٧- مجموع الفتاوى، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحرّاني، تحقيق : عبدالرحمن بن محمد قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية سنة ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م .

٦٨- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط ١ سنة ٢٠٠٠ م، دار الكتب العلمية – بيروت .

٦٩- مختار الصحاح، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي، تحقيق : يوسف الشيخ، ط ٥ سنة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية – صيدا، بيروت .

٧٠- المختار من رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، د/ سمير سرحان، د/ محمد عناني، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨م.
٧١- مذاهب الإسلاميين، د/ عبدالرحمن بدوي، طبعة دار العلم للملايين – بيروت.
٧٢- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه بن نُعيم ابن الحكم النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا، ط ١ سنة ١٤١١هـ= ١٩٩٠ م، دار الكتب العلمية- بيروت .
٧٣- مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: أحمد شاكر، ط ١ سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥ م، دار الحديث بالقاهرة،
٧٤- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، تحت إشراف : إبراهيم مصطفى – أحمد الزيات، نشر دار الدعوة بالقاهرة .
٧٥- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق : صفوان عدنان الداودى، ط١ سنة ١٤١٢هـ، دار القلم – بيروت .
٧٦- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق ابن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، تحقيق : نعيم زرزور، ط ١ سنة ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥م، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت.
٧٧- مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، محمد العبده – طارق عبدالحليم، ط ٢ سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، دار الأرقم بالكويت .
٧٨- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق : أمير علي مهنا – علي حسين فاعور، ط ٣ سنة ١٩٩٣ م، دار المعرفة – بيروت .
٧٩- منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحرّاني، تحقيق : محمد رشاد سالم، ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية
٨٠- الموافقات، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١ سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، دار ابن عفان – السعودية.

فهرس محتويات البحث

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	١٠٣٧
التمهيد : تحديد أهم المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث	١٠٤١
أولاً : تحديد مفهوم " الافتراق "	١٠٤١
ثانيًا : تحديد مفهوم " الاختلاف "	١٠٤٤
ثالثاً : الفرق بين الافتراق و الاختلاف	١٠٤٦
المبحث الأول : حديث الافتراق بين الرفض والقبول	١٠٤٨
المطلب الأول : روايات الحـديث	١٠٤٩
المطلب الثاني : رفض الحديث	١٠٥٥
المطلب الثالث: قبول الحديث	١٠٦١
أولا : قبول الحديث مع الالتزام بالعدد الوارد فيه	١٠٦٢
ثانيا : قبول الحديث مع رفض مفهوم العدد	١٠٦٦
ثالثا : قبول الحديث مع التفصيل في المراد بالأمة	١٠٦٨
رابعا : قبول الحديث مع رفض التنصيص على الناجية والهلكى	١٠٦٩
المبحث الثاني : الاختلاف وأسبابه	١٠٧٤
المطلب الأول : أسباب الاختلاف	١٠٧٥
أ- أهم الأسباب التي أدّت إلى وجود الاختلاف بين الناس عامة	١٠٧٥
ب- أهم الأسباب التي أدّت إلى وجود الاختلاف بين المسلمين	١٠٨٠
المطلب الثاني : رحمة الاختلاف	١٠٨٥
المطلب الثالث: بين الافتراق المذموم والاختلاف المشروع	١٠٩٠
المبحث الثالث : نتائج الفرقة والاختلاف	١٠٩٥
المطلب الأول : أول اختلاف بين المسلمين – مضمونه وخلفياته	١٠٩٦
المطلب الثاني : الفرق السياسية	١١٠٠
المطلب الثالث: الفرق الاعتقادية	١١٠٦
الخاتمة	١١١١
فهرس المصادر والمراجع	١١١٣
فهرس محتويات البحث	١١٢٠